الأمم المتحدة

A/57/PV.18

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **١٨**
الجمعة، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

بيان للرئيس بمناسبة اليوم الدولي للسلام

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول هذا الصباح، أود أن أذكّر بأن الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٥/٢٨٢، قررت أن يجري، ابتداء من الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، الاحتفال باليوم الدولي للسلام في ٢١ أيلول/سبتمبر من كل سنة. وبموجب القرار نفسه، أعلنت الجمعية العامة أنه سيحتفل باليوم الدولي للسلام بوصفه يوما لوقف إطلاق النار وعدم العنف في العالم، ودعت جميع الدول والشعوب إلى الالتزام بوقف الأعمال العدائية في ذلك اليوم، والاحتفال به بصورة مناسبة بما في ذلك عن طريق التعليم ونشر الوعي.

وما فتئت الأمم المتحدة تحتفل باليوم الدولي للسلام طوال العقدين الماضيين. ومع ذلك، فإن الجمعية العامة، باتخاذها القرار ٥٥/٢٨٢، لم تحدد فحسب تاريخا ثابتا للاحتفال باليوم الدولي للسلام، بل إنها أيضا وفّرت محفلا يمكن من خلاله أن يكون لليوم الدولي للسلام صدى عالمي وتأثير عملي. وأعتقد أن المقرر الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، يكون بذلك قد عزز مغزى ذلك اليوم – وهو مغزى ينبغي أن يتعاظم في السنوات المقبلة.

كلمة السيد غوستافو نوبوا بيخارانو، رئيس جمهورية إكوادور

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس جمهورية إكوادور.

اصطحب السيد غوستافو نوبوا بيخارانو، رئيس جمهورية إكوادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحّب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد غوستافو نوبوا بيخارانو، رئيس جمهورية إكوادور، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس نوبوا بيخارانو (تكلم بالاسبانية): كان العديد من رؤساء الدول الذين سبقوني إلى هذه المنصة فصحاء في التعبير عن إدانتهم الصريحة للإرهاب، ووصفاتهم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-59600 (A)
0259600

للقضاء على الفقر المدقع، ورؤيتهم لنظام دولي جديد يكفل السلام والأمن في العالم، وتحفظاتهم بشأن عملية العولمة التي إذا أُسيء فهمها ستؤدي في النهاية إلى تعذر سد الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء.

وقبل كل شيء، نود أن نشدد على الحاجة العاجلة إلى القيام بعمل والشروع في تكريس موارد جديدة وإضافية للتنمية. وعلينا أن نعزز الرابطة المشتركة التي تجمع بيننا، وأن نسعى معا إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تؤثر علينا جميعا.

ويُطلب منّا، نحن البلدان الفقيرة، أن نمارس التقشف والانضباط المالي، ونحترم قواعد السوق الحرة، والتجارة الحرة، ونتعاون في مكافحة الآفات التي نكبت بها البشرية. ومع ذلك، فعندما نحاول الوصول إلى الأسواق الكبرى وفتحها أمام سلعنا، توصد الأبواب في وجوهنا. ويُطلب منّا أن نكون قادرين على التنافس وعندما نأخذ ثمار جهودنا إلى الأسواق، تعترض طريقنا إعانات تصل إلى ملايين الدولارات، فيصبح من المستحيل علينا حتى أن نأمل في التنافس.

ويُطلب منّا أن نشارك في مكافحة الاتجار بالمخدرات، ومع ذلك، لا تتاح لنا الموارد التي وُعدنا بها لتمكيننا من تنفيذ خطط العمل.

وعندما نحاول التفاوض بطريقة جادة ومبتكرة مع وكالات الإقراض الدولية، تُبذل محاولات لفرض شروط علينا – شروط من شأنها، إذا قبلناها، أن تضعف بصورة خطيرة ديمقراطياتنا الفتية، والهشة في بعض الأحيان.

والناس لا تفهم: إن شعوبنا، مع فقرها، واسعة الإدراك، ولكنها لا تستطيع أن تفهم كيف يمكنها أن تستفيد من عملية عولمة قد لا تطرق أبوابها أبدا.

وتوجّه إلينا، نحن قادة البلدان النامية، انتقادات لاذعة، عندما نعود من مؤتمرات القمة والمحافل بنتائج هزيلة، وعندما يهن العزم على توفير الدعم والتعاون بسبب أفعال قلة قليلة حالت دون إصدار إعلان بتوافق الآراء.

وأريد أن أعبِّر بكل وضوح وبساطة عن أفكاري في هذا المحفل العالمي. إن النفاق والظلم والإجحاف وتزايد الفقر، والتقاعس عن العمل، وغير ذلك من العلل، هي الأسباب الرئيسية للانتهاكات التي يتعرض لها السلام. فهي تخلق إطارا يجد فيه العنف والتطرف المذهبي وسوء الفهم مرتعا خصبا.

وقد اهتدى العالم المتقدم النمو إلى أساليب جديدة وتمييزية لتصنيف بلداننا – ماليا واجتماعيا وأخلاقيا. بل إن البعض مستعد لتكريس هذا الأسلوب المنحرف بتقسيمنا إلى فئات على أساس معايير من وضع أولئك الذين يملكون أكثر مما نملك. إننا نُنتقد على الافتقار للشفافية وعلى افتقار ما مزعوم لاحترام القانون، بينما تتراكم خسائر فادحة بسبب الفساد. ولكن هل يُعقل أن تكون أسس النظام الرأسمالي نفسها قد زعزعتها بشدة الفضائح التي وقعت في الدول الأغنى والأقوى؟

إن مهاجرينا يتعرضون للتمييز، والبعض ينسى كيف أن أكثر الأمم ازدهارا كانت قد نجحت في تكوين هوياتها من خلال مزج الأجناس أو بفتح ذراعيها للتواقين إلى التقدم والحرية. إن البلدان المتقدمة النمو تطالب بتعزيز مؤسساتنا وتأخذها الحماسة في دعمها للعمليات الديمقراطية، والتي عادة ما تتخذ أشكالا تفضي إلى عدم الاستقرار. لا بد أن نتخلص من هذه النماذج ولا بد أن نتخلص منها الآن. يجب ألا نمعن في التبسيط، وألا نستند فقط إلى المصطلحات الاقتصادية وإلى كل مكاسب عملية العولمة التي ما زالت غير مفهومة للجميع كما لم يتم استيعاب كل عنصر فيها.

نتكلم عن التدفقات الحرة لرؤوس الأموال، ولكن هذه التدفقات تأخذ فقط صورة انتقال الاستثمارات إلى

النصف الشمالي من العالم. ثم نتلقى نحن في النصف الجنوبي منه بشكل نمطي نفس رؤوس الأموال على شكل قروض مكلفة، يستحيل تخفيف عبئها الثقيل عبر الزمن.

عندما ينظر الشمال إلى الجنوب فإنه يراه بعين الوصي المتعالي. والإنصاف في معدلات التبادل الذي يعلن عنه على نطاق واسع لا نلمسه إلا في البيانات والكتيبات والمناهج الدراسية للبلدان المتقدمة النمو. إننا نحتاج إلى مجموعة من القواعد الأخلاقية العالمية ترفض الإرهاب وتساعد، بنفس القوة والعزيمة، على إعطاء شكل مادي لجهودنا المبدعة في القضاء على الفقر، وهو الفقر الذي يهدد أبسط مبادئ الكرامة الإنسانية.

عندما لا يكون هناك غذاء، وعندما لا تكون هناك خدمات صحية أو تعليم، وعندما تكون غريزة البقاء نفسها محدودة، لا يمكن فعل الكثير أو أي شئ لبلورة القيم والمُثُل التي يعتز بها المجتمع المتقدم النمو. إن بلدي يدين الإرهاب. وتدعم حكومتي كل جهد للقضاء عليه، ولكن إكوادور تطالب أيضا بإقامة تحالف جديد ونظام جديد لمكافحة الفقر.

هذا قرن جديد، قرن التضامن والأمل. ولكن يجب أيضا أن نجعل من هذا القرن قرنا للاحترام من جميع الدول للمبادئ التي تحكم القانون الدولي. نعم، إنه قرن جديد، قرن تُدان فيه وتُحاكم كل الأنشطة التي تنتهك قدسية الحياة الإنسانية. فلا يوجد مبرر أيا كان لإزهاق أرواح الأبرياء. لا بد أن نعمل مع جميع القوى المتاحة، وأن نعمل معا في إطار القانون، لمكافحة هذه الآفة.

وهذا القرن أيضا قرن التغييرات في المواقف والمقترحات، وزمن يجب أن نحل فيه بشكل نهائي مشكلة ديون أكثر البلدان فقرا المستحقة للبلدان المتقدمة النمو. ويجب أن يكون زمن الفرصة لبناء عالم أكثر إنصافا، وتضامنا.

وبصفتي مواطنا عالميا، يعتريني قلق من أن الالتزام بضمان وجود الكوكب لا يتشاطره الجميع بشكل متساو. كل شيء مطلوب منا نحن الذين لديهم تنوع كبير وموارد متجددة، ولكن في المقابل، نُحرم من الأدوات المالية للبحث عن موارد بديلة لتنمية لا تستلزم تدمير مواردنا الطبيعية، كما لو كان هذا الالتزام بالبيئة ينبغي أن يقع على عاتقنا وحدنا. لا بد أن نكافح من أجل تحسين نوعية الحياة على الأرض. ولكن يجب أن يكون المستفيدون من هذا الكفاح هم كل رجل وامرأة على الأرض، وليس فقط من حالفهم حظ المولد في الشمال.

إن إكوادور التي أتشرف بتمثيلها في هذه الجمعية بلد ملتزم بأنبل قضايا المجتمع الدولي. ولن تدخر إكوادور وسعا حتى نمكِّن شعبنا من تكوين مجتمع إنساني يستطيع فيه الرجال والنساء والأطفال، بلا تمييز وبلا استبعاد، أن ينموا ويزدهروا بشكل كامل.

وتريد إكوادور أن تكون نموذجا أخلاقيا يتطلع إلى المستقبل. ونود أن نرى صوت العقل مسموعا في كل محفل عالمي. كما نريد إيجاد عالم يتسم بالحرية، ومجتمع أكثر عدالة ووحدة. ونود أن نكون من موقعنا عند منتصف الكرة الأرضية جسرا يربط الشمال بالجنوب، وهما منطقتان ينبغي لهما أن تسيرا معا نحو التنمية وألا تفصل بينهما المعاهدات الجغرافية.

شكرا جزيلا لكم، أعضاء الوفود الموقرين، على هذه الفرصة الرائعة لمخاطبة المجتمع الدولي. وأشكركم على جهودكم المستمرة لجعل الأمم المتحدة أعلى محفل للنقاش الدولي. وينظر بلدي وحكومتي إلى هذه الهيئة بوصفها أعلى

محفل للنقاش ولتسوية المشاكل التي تجابه البشرية بصفة مستمرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس إكوادور على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد غوستافو نوبوا بيخارانو، رئيس إكوادور، من قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد الحاج أحمد تيجان كباح، رئيس جمهورية سيراليون.

اصطُحب السيد الحاج أحمد تيجان كباح، رئيس جمهورية سيراليون، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد الحاج أحمد تيجان كباح، رئيس جمهورية سيراليون، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد كباح (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): لقد أتيت قبل عامين إلى منصة الجمعية هذه وكانت تخالجني مشاعر مختلطة. فمن ناحية، كان بلدي قد شهد من فوره محاولة من غير استفزاز لتخريب عملية السلام. وكانت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ما زالت تتعافى من إهانة وقحة ألمت بقدرتها العسكرية وبسلطة مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى، كنت متفائلا لأن شعب سيراليون كان، قبل كل شيء، قد أثبت مرة أخرى عزمه على مواصلة كفاحه من أجل السلام. وكنت أيضا متفائلا لأن مجلس الأمن قد استجاب بالشكل الملائم من خلال إناطة بعثة الأمم المتحدة بمسؤوليات إضافية ضمن ولايتها، ومن خلال زيادة عدد أفراد قوات البعثة.

واليوم أقف هنا بإحساس واحد فقط، وهو الإحساس بالسعادة الغامرة. فبعد انتظار طويل انتهت حرب المتمردين في سيراليون. ولقد تم نزع سلاح جميع المقاتلين وتسريحهم. وتجري الآن إعادة إدماجهم على قدم وساق. ويوجد حاليا أكثر من ٥٥ ٠٠٠ مقاتل سابق منخرطين في أنشطة برنامج إعادة الإدماج، وهي أنشطة تتنوع ما بين التعليم الرسمي والتدريب على المهارات المهنية والأعمال الحرفية على نطاق صغير، وبين الزراعة وتنمية المجتمع. وبينما تركز اللجنة القومية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج على إدماج المقاتلين السابقين، ثمة وكالة قومية أخرى، هي اللجنة القومية للعمل الاجتماعي، تنخرط بفعالية في برامج ستفيد كل الفئات من ضحايا الحرب الوحشية، وخاصة أكثر مجموعات السكان ضعفا.

وأكثر ما يثلج الصدر من التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا تأكيد شعب سيراليون قبل أربعة أشهر بأنه لن يتخلى عن حقه الدستوري في اختيار قادته بحرية من خلال صناديق الانتخاب. وقد أرسل الشعب رسالة مدوية إلى العالم بأسره بأنه ما زال من الممكن في أفريقيا إجراء انتخابات حرة وعادلة.

إن هدفنا ليس كسب الحرب ضد المتمردين فحسب، ولكن أيضا أن ندافع عن حق الشعب في الحياة. ولقد حاربنا ضد المحاولات الوحشية من جانب قليلين صمموا، بمساعدة قوات من داخل المنطقة دون الإقليمية ومن خارجها، على الاستيلاء على السلطة وعلى الوصول غير المعاق والدائم إلى مواردنا المعدنية. وهدفي الأساسي بوصفي قائدا منتخبا بأسلوب ديمقراطي هو كسب السلم. واليوم، يسرني أن أقول هنا إن شعب سيراليون يواصل العمل باجتهاد لكسب السلم.

ونحن نشاطر وجهة النظر بأنه من دون عدالة لا يمكن أن يوجد سلم حقيقي في سيراليون. وينبغي النظر إلى الدعم الذي تلقيناه حتى الآن من أجل إنشاء محكمة خاصة لتقديم الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وللقوانين القومية في سيراليون على أنه جزء من عائد السلم.

ونحن مقتنعون أيضا بأنه، من دون مصالحة وطنية، لا يمكننا التحدث عن سلم دائم في سيراليون. وقد أصبح جعل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تعمل بصورة كاملة بعد إنشائها في تموز/يوليه ٢٠٠٢ واحدا من شواغلنا الأساسية. بيد أنني أود أن أضيف أن عدم كفاية الدعم الدولي للجنة يمكن أن يدمر احتمالات المصالحة، التي يتفق الأعضاء معي أنها أحد الشروط المسبقة للسلم الدائم والعدالة.

إن الانتصار الذي حققه شعب سيراليون حتى الآن في عملية السلم ملك له، ولكن ليس ملكا له بمفرده. إنه أيضا انتصار للأمم المتحدة وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللمجتمع الدولي بأسره. والواقع أنه انتصار للإنسانية ولجميع أولئك الذين يعتزون بكرامة وقيمة الإنسان. ولذلك، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن كل سيراليوني لكي أعرب عن امتناننا العميق والصادق لأسرة الأمم المتحدة وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها ولمنظمات إقليمية أخرى حكومية وغير حكومية لدعمها لنا في كفاحنا الطويل. وقد كان هذا الدعم شراكة للسلم والأمن لن ننساها أبد الدهر.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، إذ أجد لزاما عليّ مرة أخرى أن أخص بالإشادة بعض الدول الصديقة، التي أدت دورا حيويا في ذلك الجهد. وأشير إلى المملكة المتحدة، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، وجمهوريات غينيا وغانا ومالي، والولايات المتحدة الأمريكية والصين ضمن آخرين. وسنتذكر دائما مكانتها في الشراكة العظيمة من أجل السلم والأمن التي أنقذت سيراليون من حافة الدمار الشامل. وهذا هو ما تعنيه المسؤولية الجماعية في عالمنا المتكافل.

وبينما نحتفل بنجاحنا المتبادل، ينبغي في الوقت ذاته أن نكون على دراية بالتحديات التي نواجهها ليس في سيراليون فحسب، بل وأيضا في اتحاد نهر مانو وفي المناطق دون الإقليمية في غرب أفريقيا. وعلى الرغم من نجاحاتنا، ما زال الوضع في جزء القارة الذي نعيش فيه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وسيظل هذا التهديد قائما وقد يزداد إذا فشلنا في تعزيز المكاسب التي حققناها في سيراليون. لذلك، أود أن أكرر ندائي إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره لكي يظل منخرطا في جهودنا القومية لتعزيز السلم الذي كافحنا من أجله. ومما أثلج صدري، أنه بعد انتخابات أيار/مايو ٢٠٠٢، أبرز الأمين العام ورئيس مجلس الأمن الحاجة إلى تعزيز ما حققناه حتى الآن.

وقد استثمر شعب سيراليون والمجتمع الدولي استثمارا كبيرا في الموارد المادية والبشرية لكي نصل إلى المرحلة التي نجد أنفسنا فيها الآن. ومن الخطأ الجسيم إذا ما قررنا، من قبيل التساهل والفشل في سلك مسار العمل الملائم، السماح للبلد بالعودة إلى الصراع المسلح. ونحن نتفق مع رأي الأمين العام، الذي أعرب عنه في أحدث تقرير بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بأنه ينبغي للمنظمة ضمان أن المرحلة التالية من البعثة لا تضر بالتقدم الذي أحرزناه حتى الآن في إضفاء الاستقرار على السلم في سيراليون.

وفيما يتجاوز سيراليون، هناك إشارات تنذر بالشؤم عن صراعات تلوح في أفق المنطقة دون الإقليمية. وسيكون مأساويا أيضا إذا قللنا من شأن الخطر الحالي على السلم وواصلنا التسويف بشأن سبل منع انتشار الصراعات.

كيف نستطيع ضمان، على الأقل في الأمد القصير، أن تحافظ سيراليون على السلم الذي حصلت عليه حديثا؟ وكيف يمكننا احتواء الأعمال العدوانية عبر الحدود مع ليبريا؟ وقد أصبحت الحاجة إلى التصدي لهذه القضايا أكثر إلحاحا حيث أننا نقترب من انتهاء ولاية البعثة. وبينما ننظر إلى المرحلة الجديدة من تلك الأداة الهامة للسلام، أعتقد أنه ينبغي لي أن أوجه انتباه مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، إلى بعض المسائل التي يمكن أخذها في الاعتبار وربطها باستراتيجية انتهاء البعثة.

وحديثا، طرحت أفكاري بشأن هذا الأمر وبأمور ذات علاقة بها في رسالة بعثت بها إلى الأمين العام. ومنذ ذلك الحين، تم توزيع الرسالة بوصفها الوثيقة S/2002/975 من وثائق مجلس الأمن المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢. واسمحوا لي أن أبرز بعض المسائل التي أثيرت في تلك الرسالة. وهي مسائل تتعلق بقدرات القوات المسلحة في سيراليون وشرطة سيراليون على أداء المهام المخصصة لكل منهما بصورة أكثر فعالية في جميع أنحاء البلد؛ وبالتحديات التي تواجهنا في إدماج جميع المقاتلين السابقين؛ والمخاطر الناجمة عن الوضع المضطرب في ليبريا المجاورة، وخاصة عواقب ذلك على السلم والاستقرار في سيراليون واتحاد نهر مانو بأسره؛ وخطر الغياب الظاهر لخطة استراتيجية للمجتمع الدولي للتصدي للوضع في ليبريا ،خاصة وأن البلد يقترب من الانتخابات الهامة جدا في العام القادم؛ وأخيرا، تأخير الرد على طلب المساعدة الدولية من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل ضمان الأمن على الحدود التي تشترك فيها غينيا وليبيريا وسيراليون.

ويسرنا أن الأمين العام قد أخذ هذه االقضايا وغيرها في الحسبان لدى إعداد توصياته لمجلس الأمن من أجل تقليل حجم البعثة بشكل محسوب وتدريجي. وسيضمن هذا ألا نثير أي شعور جديد بعدم الأمن لدى شعب تعرض لصدمات لفترة طويلة جدا. وأنا على ثقة أيضا بأن مجلس الأمن سينظر في التوصيات باهتمام، خاصة في ضوء تقييم حكومة بلدي وتقييم الأمين العام بأن الصراع في ليبريا لا يزال يشكل أخطر تهديد للاستقرار السائد في سيراليون الآن. فمن ينسى أن الحرب التي استمرت ١٠ سنوات في سيراليون قد انطلقت من أرض ليبريا؟

إن حالة السلام والأمن الراهنة في سيراليون وفي بقية المنطقة دون الإقليمية لاتحاد نهر مانو مسألة تثير قلقنا المستمر. مع ذلك، فإننا، كعضو في المجتمع الدولي، نشعر بقلق بالغ إزاء العوائق التي تعترض سبيل التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، بما في ذلك سباق التسلح النووي والإرهاب بكل أشكاله ومظاهره وحقوق الفئات المستضعفة من السكان مثل الأطفال والمعوقين. وكل هذه كثيرا ما تتطلب اتفاقات أو ترتيبات متعددة الأطراف مناسبة لضمان التصدي لها بفعالية.

ولم يحدث البتة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أن أصبح التعاون المتعدد الأطراف وسيلة ضرورية لحل النزاعات الدولية وضمان رفاه الشعوب، مثلما هو الآن. لذا، تعلق سيراليون أهمية كبرى على ضرورة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، كما يتجلى في عدد من المؤتمرات الأخيرة مثل المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وهذه المؤتمرات منطلقات فعالة لأخذ مصالح الدول كافة في الاعتبار ووضع استراتيجيات مشتركة من أجل التصدي بشكل جماعي للمشاكل التي، لولا ذلك، قد تطغى على قدرات بلدان ومناطق معينة.

لذا، من الواضح أن علينا أن نواصل الأخذ بالنهج المتعدد الأطراف للتصدي لتلك المشاكل الدولية وغيرها. ولست بحاجة إلى التأكيد على أن التهوين من النهج المتعدد

الأطراف أو إغفاله فيما يتعلق بالمسائل التي تمس حياة ملايين البشر في شتى أنحاء العالم، ستكون وخيمة بالنسبة لنا جميعا.

ومنذ عامين، وفي إعلان الألفية، تعهد رؤساء الدول والحكومات، بروح التكافل، بأن يعملوا معا لتحقيق الأهداف المشتركة في مجالات مثل السلم والأمن ونزع السلاح وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والقضاء على الفقر. ويعزز هذه الأهداف جميعها إيمان قوي بمبادئ التعاون المتعدد الأطراف والمصالح المشتركة.

ويهمنا بشكل خاص تلك الالتزامات التي قطعها زعماء العالم على أنفسهم في إعلان الألفية للوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وذلك ليس فحسب لأن أفريقيا تضم أكبر عدد من البلدان المصنفة بالأقل نموا، وأن نحو نصف سكانها يعيشون في فقر مدقع، بل أيضا لأننا جميعا استفدنا ونستفيد من موارد بعضنا بعضا.

إن أفريقيا، برغم المستوى الحالي لتنميتها عموما، لديها الكثير الذي يمكن أن تقدمه لبقية العالم. وبطبيعة الحال، نحن الأفارقة ندرك مسؤوليتنا، في المقام الأول، في وضع وتنفيذ استراتيجيات لتحسين نوعية حياة شعوبنا وتعزيز قدراتنا على الإسهام بفعالية أكبر في اقتصادات شركائنا في العالم المتقدم النمو.

وفي الواقع، إن هذا هو مضمون الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا – وهي شراكة فيما بين البلدان الأفريقية، وشراكة مع بقية العالم من أجل تقدم البشرية جمعاء. وفي هذا السياق، فإن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية هذا الأسبوع بشأن السبل والطرق الكفيلة بدعم الشراكة الجديدة تكتسي أهمية فائقة بالنسبة لبلدى.

وبالمثل، تشيد سيراليون بتعهد البلدان الصناعية الكبرى الثمانية، مجموعة الـ ٨، في اجتماعها الأخير في كندا، بتقديم دعم قوي للشراكة الجديدة وإقامة شراكات معززة مع البلدان الأفريقية التي يعكس أداؤها التزامات الشراكة الجديدة. وسيراليون، من جانبها، عاقدة العزم على أن تواصل تحقيق الأهداف المحددة في الشراكة الجديدة، ليس لمجرد أننا نحتاج إلى مساعدة المانحين لنا في هذا الوقت، بل ولأننا نعتقد في صحة تلك الأهداف بوصفها أداة للقضاء على الفقر المدقع، وتحقيق التنمية المستدامة والاضطلاع بمسؤولية أكبر فيما يتعلق بمصائرنا.

لقد بدأت خطابي مطمئنا الجمعية إلى أنني أتيت هذه المرة وأنا يغمرني شعور واحد، شعور بالاغتباط للتطورات الأخيرة في بلدي. وبطبيعة الحال، إن السعي إلى تحقيق السلام المستدام إلى جانب العدل والمصالحة الوطنية عملية مستمرة، ونحن ندرك التحديات التي ما زال يتعين علينا أن نواجهها. ومع ذلك، أستطيع أن أقول وكلي ثقة أن ما حققناه حتى الآن، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، قد وفر الزخم لنا جميعا من أجل مواجهة تلك التحديات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أحمد تيجان كباح، رئيس جمهورية سيراليون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أدلى بإعلان موجز للغاية. حسبما ذكر في اليومية التي صدرت اليوم، سوف تنظر الجمعية العامة في تقرير اللجنة العامة الوارد في الوثيقة A/57/250، وكذلك في طلب إدراج بند فرعي إضافي في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين، الوارد في الوثيقة A/57/231، وذلك بعد انتهاء المناقشة العامة مباشرة.

خطاب السيد عسكر أكاييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد عسكر أكاييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان.

اصطحب السيد عسكر أكاييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان من قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عسكر أكاييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد أكاييف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع رئيسا لهذا المحفل العالمي التمثيلي، متمنيا لكم كل التوفيق في عملكم. إن انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين إنما هو رمز لا للاحترام الشخصي الذي نكنه لشخصكم فحسب، بل وللمكانة التي يتمتع بها بلدكم في المجتمع الدولي. وفي العقود الأخيرة، مرت الجمهورية التشيكية بظروف صعبة. ولذا فإنكم تتفهمون جيدا مشاكل قيرغيزستان، التي تمر بمرحلة انتقالية من ماضيها السلطوي إلى مستقبلها الديمقراطي.

وأنتهز هذه الفرصة لأشكر السيد هان سونغ - سو لحسن إدارته إبان رئاسته للدورة السابقة. إن الدورة الحالية هامة لأن الاتحاد الكونفدرالي السويسري أصبح عضوا في الأمم المتحدة، وعما قريب أيضا ستصبح جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية عضوا أيضا بالأمم المتحدة. ونحن نرحب بحرارة باشتراك ممثلي هذين البلدين في دورة الجمعية العامة هذه.

هذا هو أول بيان لي ألقيه من منصة الجمعية العامة كرئيس لجمهورية قيرغيزستان ذات السيادة. لقد مضت إحدى عشرة سنة منذ أعلنت دولة قيرغيزستان استقلالها. إن ما حدا بي إلى الحضور إلى الجمعية العامة هي رغبتي في إشراككم معي في أفكاري بصدد أشد مشاكل تنميتنا القومية إلحاحا.

أولا، أود أن أشير إلى السنة الدولية للجبال التي يحتفل بها هذا العام عملا بقرار اتخذ في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولقد أُعلنت تلك السنة بناء على مبادرة من قيرغيزستان وغيرها من البلدان الجبلية التي تعتبر مشكلة تنمية المناطق الجبلية ذات أهمية حيوية. ونحن ممتنون جدا للدعم الذي أُسدي إلى تلك المبادرة. وبفضل جهود الأمم المتحدة، أقيمت مناسبات هامة فعلا على المستويين الإقليمي والقومي. وستناقش نتائج ما تم من أعمال في مؤتمر القمة العالمية للجبال الذي سيعقد في عاصمتنا بيشكيك في آخر تشرين الأول/أكتوبر هذا العام. وسوف نهيئ أفضل الظروف لعمل المؤتمر، بما يتناسب وخير تقاليد القيرغيز في الترحيب وكرم الضيافة.

وأعتقد أن المندوبين الحاضرين في هذه القاعة سيتفقون معي على أنه من بين العديد من التحديات المعقدة التي تواجه المجتمع العالمي اليوم، تعتبر تنمية الديمقراطية وضمان الحقوق والحريات الإنسانية أشد المشاكل إلحاحا. ومنذ أوائل أيام إنشاء الجمهورية القيرغيزية جعلنا من هذه الأهداف صدر أولوياتنا.

ونحن موقنون بأنه في الظروف المحيطة بالعصر الحاضر، لا يمكن تحقيق التقدم والرخاء ما لم توجد عملية مستمرة من الديمقراطية وتحرير الإنسان. غير أن بقايا التراث السوفيتي السلطوي ما زال شديد الالتصاق بأذهان شعبنا، خاصة ومن المسنين. وهناك أسباب وجيهة لتسمية الدول السوفياتية السابقة في التصنيفات الدولية ببلدان في مرحلة انتقالية. وأثبتت تجربتنا أن عملية الانتقال صعبة بوجه

خاص، لا في المجال الاقتصادي فحسب، بل في أذهان الناس أيضا.

وعلى الطريق إلى الديمقراطية، خبرنا النجاح المفرح والفشل المر. وحينما حللنا أسباب فشلنا، عرفنا أن السبب الرئيسي راجع إلى نقص في الديمقراطية. ولكي نهب تنمية الديمقراطية زخما جديدا قويا، أعلنتُ، بصفتي رئيسا، فكرة قومية جديدة، وهي: قيرغيزستان، بلاد حقوق الإنسان. ونعتزم صياغة مدونة للديمقراطية وإنشاء مجلس للأمن الديمقراطي. وفي الفترة الأخيرة، اتخذت قرارا بإصلاح دستورنا وبإنشاء جمعية دستورية. وخلال زيارة للولايات المتحدة، تدخل الجمعية الدستورية المرحلة الختامية لأعمالها. وتعود الصعوبة إلى أن للمجتمع اتجاهات شتى لتنمية الديمقراطية. وتعتقد بعض القوى التي تزعم بأنها من أقوى أنصار الديمقراطية بأن جوهر الديمقراطية يتمثل في تدمير الهياكل الحاضرة، وبدء تجارب جديدة. وسيتسبب هذا في أن يستغرق الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية فترة طويلة في الواقع، بينما ظل الناس لفترة طويلة في انتظار الاستقرار. ونيابة عن شعب قيرغيزستان، أود أن أؤكد للمجتمع العالمي أننا نستمسك بمبادئ الديمقراطية وسوف نسعى بثقة في هذا الدرب على الرغم من المصاعب والعوائق التي تواجهنا.

وأعتقد أن مشكلة استئصال الفقر لها من الأهمية ما يعادل مشكلة تنمية الديمقراطية. لقد ازدادت هذه المشكلة سوءا في الظروف الراهنة التي سادت في الفترة التي أعقبت الفترة السوفياتية. نحن لسنا بالبلد الوحيد الفقير في العالم. ولهذا أسباب كثيرة لا أنتوي تحليلها في بياني هذا. وللفقر أثر سيئ على الروح المعنوية للشعب، ويوجد الكثير من العقبات في طريق العملية الديمقراطية. كما أن الفقر هو تربة خصبة للتطرف وللإرهاب الدولي.

ولقد أعلن المجتمع العالمي مرارا عزمه على مساعدة البلدان التي تحتاج إلى التغلب على الفقر. وكان السيد جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة، قد وعد بزيادة المعونة المقدمة إلى البلدان الفقيرة حينما أعلن إنشاء صندوق تحدي الألفية. ونحن ممتنون لكل مبادرة قامت بها الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من المنظمات الدولية الأخرى، وكذلك للبلدان المانحة لما قدمته من مساعدة للبلدان الفقيرة. ورغما عن هذا، فما زالت هذه الجهود غير كافية.

وأود، احتذاء بزملائي من البلدان الفقيرة الأخرى، أن أدعو المجتمع العالمي ألا يتقاعس عن بذل جهوده في المعركة ضد الفقر، وأن يجد الموارد الجديدة والاتجاهات الجديدة لحل هذه المشكلة. ولسوف يساعد هذا على الإقلال من جيوب عدم الاستقرار، ويشجع على تنمية الديمقراطية ويحدث أثرا إيجابيا في تنمية العالم ككل.

وبودي الإشارة إلى مشكلة الإرهاب الدولي، وهي الخطر الرئيسي الذي يتهدد العالم. لقد شهدت نيويورك، حيث تجتمع الجمعية العامة الآن، مأساة فظيعة كشفت عن الوجه الوحشي المخيف للإرهاب. وجمهورية القيرغيز التي خبرت في الأعوام الماضية اعتداءات على أراضيها من جانب الجماعات الإرهابية الدولية، قد أيدت بشدة دعوة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السيد جورج بوش، لإيجاد تحالف مناهض للإرهاب. واشتركت قيرغيزستان مع روسيا وشركاء وحلفاء آخرين، في المعركة ضد شر الإرهاب المخيف. ونحن ممتنون كثيرا لما قامت به لجنة مكافحة الإرهاب، التابعة لمجلس الأمن، من نشاط، وأؤكد لكم أن قيرغيزستان ستوفر كل المساعدات الممكنة للجنة في اضطلاعها بأعمال.

وتشارك قيرغيزستان بنشاط على المستويات العالمية والإقليمية والقومية، في المعركة ضد الإرهاب الدولي. ووضعنا أراضينا تحت تصرف القوات العسكرية للتحالف ضد الإرهاب. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، استضافت عاصمتنا، بيشكيك، مؤتمرا دوليا تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدعم الجهود الشاملة في مكافحة الإرهاب الدولي. وفي تلك الآونة، اعتمد إعلان وبرنامج عمل وفرا أساسا مكيفا للعمل على المستوى العالمي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نوبو ا بيخارانو (إكوادور).

ولقد أقيمت مراكز ضد الإرهاب في إطار منظمة شنغهاي للتعاون وكمنولث الدول المستقلة. وفي إطار معاهدة الأمن الجماعية، أنشئت قوات رد سريع جماعية ومقرها في بيشكيك.

بيد أنه ما زالت تواجه الائتلاف المناهض للإرهاب كثير من المسائل التي تنتظر الحل في أفغانستان، حيث كان هناك المعقل الرئيسي للإرهاب الدولي حتى وقت قريب. وسألتقي بالرئيس جورج بوش في البيت الأبيض يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر. وأرى أن مسألة التعاون بيننا في مكافحة الإرهاب ستتصدر أولوياتنا. وأعتزم أن أؤكد لرئيس الولايات المتحدة أن قيرغيزستان ستضطلع بمسؤوليتها، بالتضامن مع روسيا وسائر شركائنا.

ومن أهم النقاط في البيان الذي أدليت به للجمعية العامة توجيه اهتمام الجمعية العامة إلى إحدى المناسبات الكبرى في جمهورية قيرغيزستان. وأعني بذلك أن شعبنا سيحتفل العام القادم، في ٢٠٠٣، بذكرى مرور ٢ ٢٠٠ سنة على إقامة دولة قيرغيزستان. ومراعاة للرغبة التي أبدتها شرائح عريضة من مجتمعنا، فقد أصدرت بصفتي رئيس الجمهورية مرسوماً بإعلان العام ٢٠٠٣ عام إقامة الدولة القيرغيزية.

ذلك أن البحث عن جذورنا التاريخية والعرقية قد أصبح مهمة حيوية بالنسبة للدول حديثة الاستقلال التي نشأت من انهيار الاتحاد السوفياتي. ولديّ ثقة في أن كثيراً من الدول الممثلة حالياً في الأمم المتحدة قد راودتها نفس الرغبة في مطلع حصولها على الاستقلال. وقد استخلصنا من البحث الذي قام به مؤرخونا ومن دراسة أعمال المستشرقين المعروفين أن أول دولة قيرغيزية أقيمت في نهاية القرن الثالث قبل الميلاد. وأثبتت الحوليات الصينية القديمة بشكل مقنع صحة ذلك. فقد نظم المؤرخ الصيني الذائع الصيت سيما قيان، الذي يعد بمثابة النظير الصيني لهيرودوتس، تاريخاً شعرياً عن وجود دولة قيرغيزية في آونة سحيقة على هيئة إمارة للقرغز. وازدهرت تلك الدولة في بعض العصور بينما خمدت جذوتها في فترات أخرى. ولكن الشعب القيرغيزستاني حمل لواء الدولة الوطنية قروناً عديدة حتى نهاية القرن العشرين، حين اتخذت شكل جمهورية قيرغيزستان، التي انضمت فيما بعد إلى عضوية الأمم المتحدة.

وأود أن أذكِّر الجمعية بأن شعب قيرغيزستان احتفل في عام ١٩٩٥ بمناسبة عظيمة هي على وجه التحديد ذكرى مرور ألف عام على رائعة الأدب الشعبي في بلدنا، ملحمة ماناس البطولية. ونشعر بالامتنان الجمّ للأمم المتحدة للقرار الذي اتخذته آنذاك بإضفاء رنين دولي على ذلك الحدث. وجرى الاحتفال في قيرغيزستان بالألفية الأولى لظهور ملحمة ماناس بكثير من الحماس. وأسهم ذلك في صحوة غير مسبوقة للروح الوطنية ولوحدة شعبنا.

وأود من هذا المنبر أن أخاطب الأمين العام كوفي عنان وجميع الوفود المشاركة في أعمال الدورة الحالية وأطلب إليهم اتخاذ قرار بالاعتراف بمرور ٢ ٢٠٠ عام على إنشاء

الدولة القيرغيزية بوصفه حدثاً تاريخياً عظيماً في حياة بلدنا، وبإعطائه مكانة دولية. وسيتقبل شعبي ذلك بامتنان عميق. كما أنه سيقطع شوطاً بعيداً صوب تعزيز الاستقرار الداخلي وزيادة توطيد طابع التعدد العرقي الذي تتسم به دولتنا. وسيقدم وفدي بالتعاون مع وفود أخرى مشروع قرار ملائم في هذا الموضوع، أطلب إلى الجمعية بوصفي رئيساً لقيرغيزستان أن تؤيده.

ويتسم تعاون قيرغيزستان مع الأمم المتحدة بطابع تعددية الأطراف. وهو يشمل طائفة عريضة من المشاكل التي تهمنا جميعاً. فقد تلقينا الدعم والمساعدة بشكل لا يعرف التردد من الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها في كل مرحلة من مراحل تطورنا منذ إعلان استقلال الدولة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق امتناننا لتلك المساعدة. كما أود أن أعلن من هذا المنبر أن قيرغيزستان ستظل في المستقبل على التزامها الثابت بمقاصد المنظمة ومبادئها، وأننا سنفعل كل ما في وسعنا لترجمتها إلى واقع ملموس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية قيرغيزستان على البيان الذي أدلى به من فوره.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب للسيد سيبوسيزو بارناباس دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب لدولة الرايت أونرابل سيبوسيزو بارناباس دلاميني، رئيس الوزراء في مملكة سوازيلند.

اصطُحب صاحب الدولة الرايت أونرابل سيبوسيزو بارناباس دلاميني، رئيس الوزراء في مملكة سوازيلند إلى المنصة.

السيد دلاميني (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن وفد مملكة سوازيلند. وأحمل معي صادق تحيات صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، وصاحبة الجلالة الإندلوفوكازي، والحكومة والأمة السوازيلندية بأسرها، وأفضل تمنياتهم، إلى جميع الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة.

وقد شاركت مملكة سوازيلند سائر العالم حزنه لدى إحياء الذكرى السنوية الأولى للأعمال الوحشية التي وقعت في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وتجاوبت أفئدتنا من جديد مع كل من عانوا في ذلك اليوم المشؤوم هنا في نيويورك وفي غيرها من الأماكن بالولايات المتحدة، ومع كل من تأثرت حياتهم بالأحداث التي أعقبته في أرجاء العالم.

ومن المفهوم في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر أن ينهمك العالم بمسألة الأمن والحرب على الإرهاب. وتؤكد مملكة سوازيلند مجدداً التزامها القوي بأن تبذل قصارى وسعها لدعم التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب، وتصميمها على كفالة عدم السماح لأي جانب من جوانب الإرهاب، بما في ذلك تمويله وتنظيمه، بأن يمد جذوره داخل حدودنا.

إن التقدم المحرز في بعض مناطق أفريقيا هو جزء من الشعور العام بالتفاؤل الذي ينتشر في جميع بلدان قارتنا، ولا يمكننا أن ننكر أنه ما زال هناك العديد من التحديات الخطيرة التي ينبغي التصدي لها سواء كان من ناحية حالات الصراع أو من ناحية التنمية الشاملة. ولقد وضعنا ثقتنا في الاتحاد الأفريقي لجعله الأداة التي يتم من خلالها التحول من حالة النقص في النمو التي كانت سائدة في الماضي. وتتطلع مملكة سوازيلند إلى العمل مع زملائها أعضاء الاتحاد من

أجل جعل هذه الهيئة الجديدة هيئة قادرة على أن تتصدى بحق لتلك التحديات وأن تحدث تغييرا حقيقيا في حياة شعوبنا.

ومما له أهمية حاسمة لنجاح الاتحاد الأفريقي في مهمته الدور الذي تضطلع به بلدان العالم متقدم النمو كيما ترقى إلى مستوى التزاماتها تجاه بلدان القارة الأفريقية وجميع بلدان العالم النامي.

وتواصل مملكة سوازيلند التطور بصورة هادئة ومسالمة وفقا لطموحات وتوقعات شعبها. ولا تزال علاقتنا مع المجتمع الدولي قائمة على مبادئ التعايش السلمي مع الجميع، وحل كل المنازعات من خلال الحوار السلمي، والاحترام المتبادل، والمراعاة الواجبة لسيادة الدول المستقلة. ونحن نعتز بعضويتنا في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ويتيح لنا تعاوننا وصداقتنا مع البلدان الأخرى في العالم أداة هامة يمكننا من خلالها أن نتصدى لشواغلنا الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ومما له أهمية خاصة بالنسبة لنا قدرتنا على تمكين سلعنا من الوصول إلى الأسواق الدولية وعلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة – وكلاهما من الأمور الأساسية لجهودنا الرامية إلى تحسين اقتصادنا وتوفير فرص العمل لشعبنا.

ولا يزال تخفيف حدة الفقر يحتل مركز الصدارة في قائمة أولوياتنا. وتبلغ نسبة من يعيشون منا تحت خط الفقر المعترف به دوليا ٦٦ في المائة من شعبنا. ومع ذلك فإن تصنيفنا ضمن بلدان الدخل المتوسط الأدنى يحرمنا من العديد من الأموال والموارد المتاحة للبلدان المدرجة في الفئات الأخرى. وسوف نعمل مع الأمم المتحدة من أجل ضمان تصويب ذلك الوضع.

وريثما يتم ذلك، نركز كل جهودنا والموارد المتاحة لنا على البرامج التي تتصدى للتحدي الذي يمثله الفقر بطريقة مستدامة ومتكافئة. وتتيح لنا استراتيجيتنا الوطنية للتنمية، التي تبلورت نتيجة لمشاورات مباشرة مع الشعب نفسه، مخططاً للعمل الحكومي يتمشى بدقة مع المبادئ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١.

وعلى الرغم من كل الجهود التي نبذلها وما نحققه من نجاح محدود في مجالات عديدة. تظل قدرتنا محدودة على تحقيق أهدافنا، ليس فقط بسبب إخفاقنا في الوصول إلى الصناديق الإنمائية، بل أيضا بسبب عدد كبير من المشاكل التي تؤثر علينا في نفس الوقت، والتي ليس بوسعنا التغلب عليها بمفردنا. وشأننا شأن جميع البلدان النامية، فإننا نتعرض للخطر بشكل خاص في أوقات الشدائد الاقتصادية العالمية. كما أننا عرضة للإصابة بأمراض ولآثار أنماط تغيّر المناخ.

ومع ذلك، فإن التحدي الطاغي على كل تحدياتنا الإنمائية هو التهديد الذي تمثله الأخطار الصحية المتعددة، بما في ذلك الملاريا، والسّل، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصفة خاصة. ولا يزال الإيدز يحصد أرواح أعداد كبيرة من شعب سوازيلند. وما من أسرة في مملكتنا استطاعت النجاة من التعرض لذلك المرض القاتل. وما من قطاع من قطاعات التنمية بمنأى عن آثار المعدّلات المرتفعة والمتزايدة للإصابة بهذا الفيروس بين شعبنا، مما يضع قيودا هائلة على مواردنا المالية والبشرية في تلك المعركة التي نخوضها.

إننا نبذل قصارى جهدنا في هذا الصدد في وجه مواردنا المحدودة. وقد أنشئت لجنة وطنية للاستجابة لحالات الطوارئ فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل تحديد مجال التركيز لجهودنا. ونحن نهاجم هذا العدو على جبهات شتى مع إيلاء الأولوية للوقاية والرعاية والإرشاد والعلاج. وربما كانت أكبر مأساة هي تأثير ذلك المرض على الأطفال الذين فقدوا آباءهم المصابين بالإيدز.

كما أننا نعمل جاهدين لكي نوفر لهؤلاء الأطفال الأيتام التعساء الوسائل التي تمكنهم من مواصلة الحياة الطبيعية، لا سيما فيما يتعلق بالغذاء والملبس والتعليم.

ونحن على استعداد لقبول استراتيجيات معتمدة للرعاية الطبية، بما في ذلك الاستراتيجيات التي تقلل انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال. ووصف مضادات فيروس النسخ العكسي لمن هم في حاجة إليها. ومع ذلك، هناك حقيقة بسيطة وهي أننا لا نستطيع توفير ثمن تلك الأدوية المكلفة. ولا بد لنا من الاعتماد على تعاطف الآخرين ودعمهم. ولهذا شعرت مملكة سوازيلند بالتشجيع لعبارات الالتزام التي أعلنت في مؤتمر القمة المعني بالإيدز الذي عقد في العام الماضي ولإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسلّ، والملاريا. وإذ راودتنا آمال عريضة للحصول على دعم من ذلك الصندوق فإن شعبنا أصيب بإحباط شديد من جراء رفض الصندوق للطلب الذي قدمناه له في وقت مبكر من هذا العام ولأن المعايير التي استخدمت في انتقاء المشاريع أصبحت غير واضحة. ويحدونا وطيد الأمل في أن يحظى طلبنا الثاني بالموافقة عليه، وأن يتيسر أخيرا توفير الدعم الدولي لنا من ذلك المصدر ومن مصادر أولئك الذين تعدوا بالتزامات رسمية لمساعدتنا على مواجهة هذه الكارثة الوطنية.

وريثما يتم ذلك، فإننا نسخر مواردنا الخاصة لخوض تلك المعركة. وثمة إجابة تكمن في إعادة اكتشاف الممارسات المتبعة في تقاليدنا وثقافتنا. لقد أحيينا شعائر المحافظة على العفّة واحترام الذات، وهي شعائر ساعدت شعبنا جيدا على اتقاء مثل هذه الأخطار لأجيال عديدة في الماضي، وهي تحظى حاليا بقبول متزايد في أمتنا، ولا سيما فيما بين الأجيال الشابة.

وكما أعلنّا في العام الماضي، اتصل جلالة ملك سوازيلند بمجتمع الأنشطة الترفيهية العالمية من أجل الحصول على الدعم لذلك الغرض، وقد غمرتنا السعادة للردود الإيجابية والمشجعة التي تلقيناها. وسوف نشهد في الشهر القادم صدور ألبوم لتسجيلات موسيقية من فنانين عالميين عنوانه ''أغاني من أجل الحياة''، ستخصص عائداته كلها لبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي. ونحن نتطلع بثقة كبيرة إلى نجاح ذلك الألبوم الموسيقي الذي يستهدف تعزيز الوعي العالمي بخطورة هذا المرض في بلدان عديدة. إن جمع الأموال على نطاق واسع من شأنه أن يساعد البلدان الأكثر تضرراً على التصدي للعواقب الفظيعة لهذا الوباء.

وفي هذه اللحظة بالذات، التي تتسم بأقصى قدر من المعاناة تتعرض مملكة سوازيلند وبلدان أخرى في منطقة الجنوب الأفريقي، للإصابة بشدة من نقص خطير في الأغذية مما يؤثر على ٢١ في المائة من شعبنا، ويعود سبب ذلك إلى حدّ كبير إلى النقص في الأمطار. وقد حُذّرنا بأن الحالة ستزداد تدهورا في الموسم القادم مع الوصول المحتمل لآثار النينو. وعلاوة على ذلك، ازدادت حالة الأمن الغذائي تفاقماً من جزاء مشاكل أخرى، مثل النقص في مياة الشرب النقية في المناطق الريفية، وانتشار الأمراض المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وزيادة الوفيات، مما أفقد الأُسر الكثير من مواردها اللازمة لمواجهة احتياجاتها الأساسية.

وباستخدام مواردنا الشحيحة، نحن نبذل غاية جهودنا لمساعدة شعبنا، وقد جعلنا على رأس قائمة أولوياتنا بناء سدود في كل المناطق الريفية حيث تصل الأزمة إلى أقصى درجة من الخطورة. ومملكة سوازيلند ممتنة للأمين العام ولوكالات الأمم المتحدة للجهود المبذولة لمعالجة هذه المشاكل من خلال إطلاق مبادرة نداء الأمم المتحدة الموحّد فيما بين الوكالات استجابة للأزمة الإنسانية في الجنوب

الأفريقي. إننا ممتنون للاستجابة التي حظي بها هذا النداء، ويحدونا الأمل في أن يزداد الدعم في هذا الوقت الذي تشدد فيه المجاعة قبضتها علينا.

ونقدر الاشتراك المباشر للمبعوث الخاص للأمين العام المعني، لأزمة الإنسانية في منطقتنا السيد جيمس موريس، ونتطلع إلى العمل معه ومع كل أصدقائنا وشركائنا الدوليين، الذين قدموا بالفعل معونات غذائية طارئة سخية إلى شعب سوازيلند في هذه الأزمة الأخيرة.

ولا يزال العمل جارٍ على تنقيح دستور مملكتنا وقد استكملت تقريبا مرحلة الصياغة. وستتمثل المرحلة القادمة في مراجعة الشعب لمشروع الوثيقة كيما نضمن تحقيق رغباته. وستكون تلك المراجعة هي المرحلة النهائية قبل اعتماد الوثيقة بشكل رسمي. ونثق بأن المجتمع الدولي سيقدر أن هذه الوثيقة النهائية، وهي نتيجة مشاورات مستفيضة مع الأمة بأسرها، ستكون التعبير الحقيقي عن رغبات الشعب نفسه وستخدم مملكة سوازيلند على نحو جيِّد لأجيال كثيرة قادمة. ونشعر بالامتنان لكل من قدموا الدعم إلينا في هذه الممارسة لبناء الأمة.

وتود مملكة سوازيلند أن تعرب عن ترحيبها الحار بسويسرا، أحدث دولة عضو في الأمم المتحدة، وبتيمور الشرقية التي ستنضم إلى عضوية الأمم المتحدة قريبا. ولا تزال هناك الآن مجموعة واحدة من الأفراد تُحرم من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المنتسبة. وأشير هنا إلى الـ ٢٣ مليون نسمة، أي سكان جمهورية الصين في تايوان، وهي دولة ذات سيادة وعضو بنَّاء في المجتمع الدولي.

لقد أثبت هؤلاء الـ ٢٣ مليون نسمة مرارا وتكرارا أنهم راغبون في الإسهام في المجتمع الدولي وقادرون على ذلك. وفي هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ العالم، الذي يواجه تحديات الاضطراب والتخلُّف والصعوبات الاقتصادية، لا يمكننا أن نستبعد من جهودنا المشتركة موارد ومهارات جمهورية الصين في تايوان. وتايوان، بوصفها دولة ديمقراطية ومزدهرة ومحبة للسلام، تبيِّن استعدادها لمساعدة أصدقائها وشركائها على التصدي لتحديات التنمية. كما أنها تسهم في معالجة الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وتايوان في حاجة إلى الأمم المتحدة، كما أن الأمم المتحدة في حاجة إلى تايوان. ولهذا نناشد زملاءنا من الدول الأعضاء مرة أخرى أن يعترفوا للـ ٢٣ مليون نسمة الذين يشكلون شعب جمهورية الصين في تايوان بحقهم في أن يمثّلوا في منظومة الأمم المتحدة، وأن تتخذ الدول الأعضاء التدابير الواجبة لتحقيق هذا الهدف.

إننا نعيش عصرا يحف به الخطر. فالتوتر العالمي وإمكان اندلاع صراع واسع النطاق يهددان كل الآمال المعقودة على قرن يسوده السلام والاستقرار وتتحقق فيه التنمية المستدامة، وكل هذا جرى التعبير عنه في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدناه قبل عامين اثنين فقط.

إن قوة منظمتنا تستند إلى التشاور وتوافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء حول الشؤون التي تؤثر على العالم بأسره. ولا قيمة لمؤتمرات القمة والدورات الاستثنائية التي نحضرها جميعا بتكلفة عالية إلا إذا نفذنا القرارات التي نتخذها والالتزامات التي نقطعها.

وتعتقد مملكة سوازيلند أن المبادئ الأساسية التي ترسخت عليها الأمم المتحدة ولا تزال تتيح الفرصة المثالية والوحيدة لبني البشر في العيش والعمل في وئام مع بعضهم البعض.

وتؤكد مملكة سوازيلند من جديد هنا التزامها الكامل بالميثاق المؤسس لمنظمتنا وتقدم أكبر دعمها لجميع أنشطتها التي تستهدف جعل عالمنا هذا أكثر أمانا ومساواة وسلامة لجميع سكانه. ونتطلع إلى العمل في العام القادم مع

الأمم المتحدة ووكالاتها المنتسبة لكي تساعدنا على التصدي لتحديات التنمية التي يواجهها شعبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كريستينا أوجولاند، وزيرة الشؤون الخارجية في إستونيا.

السيدة أوجولاند (إستونيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بسويسرا، الدولة العضو الجديدة في الأمم المتحدة، التي كانت تكرس نفسها دائما لخدمة قضايا الأمم المتحدة وقررت الآن، أخيرا، أن تنضم إلينا. وأتطلع إلى الترحيب بتيمور الشرقية، التي ستصبح أحدث عضو في المنظمة في المستقبل القريب جدا. وأود أن أعرب عن التهاني لرئيس الجمعية العامة الذي انتُخب مؤخرا.

أود أن أتناول اليوم ثلاث مسائل تسبب عميق القلق لعالمنا الآخذ في العولمة، وهي مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر والتنمية المستدامة.

قبل عام كان العالم بأسره لا يزال يشعر بالصدمة من هول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة. وبعد الهجمات الإرهابية مباشرة، أعربت معظم الدول، بما فيها إستونيا، وجميع المنظمات الدولية تقريبا، عن تضامنها مع الولايات المتحدة.

وانضممنا أيضا إلى بيان مجلس شمال الأطلسي في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الذي استشهد بالمادة ٥ من معاهدة واشنطن، كما انضممنا إلى بيانات الاتحاد الأوروبي والتزاماته ذات الصلة.

وتشارك إستونيا بنشاط في التآلف الدولي لمكافحة الإرهاب. ونسهم بفريق للبحث والإنقاذ في عملية الحرية المستمرة، بقيادة الولايات المتحدة. وفريق كلابنا المدرب تدريبا رفيعا للكشف عن المفرقعات يعمل الآن في أفغانستان إلى جانب قوات الدول الأخرى، التي تساعد على استعادة النظام في تلك الأرض التي مزقتها الحروب.

ونقدر الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونعترف اعترافا تاما بأهمية التدابير الوقائية ووضع معايير أكبر في هذا الميدان. وحتى اليوم لم ترتكب جريمة واحدة في إستونيا يمكن أن تصنَّف على أنها جريمة إرهابية. ومع ذلك، أود أن أؤكد لكم أن إستونيا ستواصل بذل جميع الجهود اللازمة للوفاء بدورها في هذا المسعى الجاري لتحقيق الأمن الدولي الشامل.

ويمكنني في الواقع أن أعلن وأسجل أن إستونيا قد صدَّقت على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وقدمت تقاريرها في الوقت المحدد إلى الأطراف المناسبة فيما يتعلق بتنفيذ مختلف قرارات مجلس الأمن.

ونثق في أن الجهود المشتركة حقا، التي تنتفع من مساهمات جميع الدول، ستمكِّن المجتمع الدولي في نهاية المطاف من إحراز تقدم باهر في المكافحة العالمية للإرهاب. وفي هذا الصدد، هناك أهمية خاصة للتعاون من أجل مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث إن الإرهابيين قد يمكنهم الوصول بالفعل – إن عاجلا أو آجلا – إلى أدوات الهلاك المروعة هذه.

وتواجه الأمم المتحدة تحدي رفع لواء سلطتها. وبغية الدفاع عن مستقبلنا وهيبة الأمم المتحدة وأهميتها، يتعيَّن على الأمم المتحدة ألا تنأى بنفسها عن الرد بفعالية وحسم عندما تواجه مخاطر واقعية وجسيمة. والتنفيذ الكامل وغير المشروط لقرارات مجلس الأمن أمر ملزم لجميع الأعضاء، كما أن الإنفاذ الفعَّال لهذه القرارات أمر ملزم أيضا.

ولهذا، نقدر تقديرا كبيرا تصميم المجتمع الدولي على تنفيذ القرارات المتعلقة بالعراق. وتدعم إستونيا المزيد من

جهود الأمين العام التي ترمي إلى حمل العراق على الامتثال لقرارات مجلس الأمن. وعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق ما هي إلا بداية. ولا بد من اتخاذ إجراءات أخرى فيما بعد.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

والنتائج الممكنة للتقاعس والسكون الدوليين يصورها تصويرا جيدا تاريخ عصبة الأمم، التي اختفت من الساحة الدولية، تماما كما اختفت بعض دولها الأعضاء، بما فيها بلدي، إستونيا. وكانت النتيجة نشوب صراع جائح ترك جزءا كبيرا من العالم المتحضر في دمار، وكان هذا هو نفس الدمار الذي تأسست عليه منظمة الأمم المتحدة. وهذا علمنا جميعا درسا أساسيا جدا، وهو أن القعود عن العمل يمكن أن يكون في معظم الأحيان أكثر خطورة من العمل.

وتوجد مسألة أخرى تستحق أن أتناولها هنا، وهي الاتجار بالأشخاص، لا سيما الاتجار بالنساء. وقد انضمت في الآونة الأخيرة حكومة إستونيا إلى البروتوكولات الإضافية الثلاثة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، بما فيها بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، في مؤتمر المرأة والديموقراطية في ليتوانيا، قرر وزراء بلدان الشمال وبلدان البلطيق المعنيين بالمساواة بين الجنسين شن حملة إعلامية مشتركة بين بلدان الشمال وبلدان البلطيق لمكافحة الاتجار بالنساء.

وتهدف الحملة، التي ستستمر حتى بداية عام ٢٠٠٣ على الأقل، إلى توجيه اهتمام الجماهير إلى مشاكل البغاء والاتجار بالأشخاص وبدء مناقشة عامة حول المسائل المحيطة بمسألة الاتجار بالنساء. ويجري تنفيذ الحملة المشتركة بتزامن في بلدان الشمال وبلدان البلطيق الثمانية، بمشاركة جميع المؤسسات ذات الصلة، مُركِّزةً على مدار هذه السنة على مسألة أفضل طريقة لمكافحة هذه المشكلة. ويحدونا الأمل في أن يكون لدينا في القريب العاجل بعض المقترحات المحددة لإدخال تعديلات على التشريعات الوطنية ذات الصلة.

إلا أن مشكلة الاتجار بالنساء جزء من سلسلة قضايا أوسع تتصل بالمرأة، من بينها وضع المرأة في المجتمع ومشاركتها في عملية صنع القرار، وما إلى ذلك. ولتتسنى مناقشة جميع هذه المواضيع بتعمق وإبراز دور المرأة في المجتمعات الديموقراطية، ستستضيف إستونيا، في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، مؤتمراً دولياً كبيراً معنياً بالمرأة والديموقراطية. ويحدوني أمل صادق في أن يساعد المؤتمر على تعزيز قضية حقوق المرأة.

ثمة مسألة هامة أخرى على جدول الأعمال العالمي – وهذا هو آخر موضوع أود أن أتكلم فيه – هي التعاون الإنمائي والتنمية المستدامة. فبعد أن شاركتُ في مناقشات مونتيري، وفي أعقاب مؤتمر جوهانسبرغ، أود أن أُشدّد على أن أهم عنصر للتنمية الدائمة والمستدامة هو تحديد هدف وطني واضح وخطط مفصلة لتحقيقه. وإستونيا في طور إعداد استراتيجية خاصة للتنمية المستدامة، وهي عملية تنطوي على تعاون المجتمع المدني والقطاع الخاص كليهما.

وتسلم إستونيا بمشكلة تدهور البيئة، وقد اتخذنا إجراءات للتصدي لها. وقد صدقت إستونيا على بروتوكول كيوتو – من بين اتفاقات دولية وإقليمية عديدة أخرى تتعلق بالبيئة – وسنبذل قصارى جهدنا لتنفيذ القرارات التي اتخذت في جوهانسبرغ تنفيذاً كاملاً.

ونظرا لأن التنفيذ الناجح للقرارات الدولية الأخيرة يتوقف إلى حد كبير على اتخاذ مختلف الأطراف إجراءات متضافرة، أصبحت الاتصالات والحصول على المعلومات مسائل أساسية. وسد الفجوة الرقمية بين الذين يملكون

والذين لا يملكون مسألة أساسية إذا كنا نريد أن تستفيد جميع البلدان من العولمة على قدم المساواة. وبفضل تقدمنا السريع، تمكنت إستونيا من دعم التنمية في مختلف البلدان الأخرى.

وإنشاء أكاديمية الحكومة الإلكترونية في إستونيا – وهو جهد تعاوني تشارك فيه حكومة إستونيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد المجتمع المفتوح – يمثل خطوة هامة لرأب الفجوة الرقمية التي تفصلنا عن بلدان القوقاز وآسيا الوسطى. وستكون الأكاديمية مفتوحة أيضا للمناطق الأخرى المهتمة. وستستفيد من الخبرات التي اكتُسبت في مختلف البيئات، مما يوفر معرفة واسعة ستمكّن المشاركين من اختيار أو ابتكار أفضل الحلول المناسبة لأوضاعهم الخاصة. وهذا المشروع، في جملة أمور، يدلل على قدرة التضافر الإضافية التي يمكن أن يخلقها التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

تكلمت اليوم عن بعض المسائل المطروحة على جدول الأعمال العالمي، وقد نوقشت جميعها مطولاً في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المعقودة في الآونة الأخيرة. وتوفر لنا هذا المناقشات معالم واتفاقات وقرارات مفيدة. وقد حان الوقت الآن لتنفيذها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد راشد عبد الله النعيمي، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): يُشرفني باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لكم ولبلدكم الصديق، الجمهورية التشيكية، بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن خبرتكم في الشؤون الدولية ستساهم في تحقيق الأهداف المرجوة، ممتنين لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح.

كما أتوجه بالشكر إلى سلفكم، معالي الدكتور سيونغ سو، لما بذله من جهود قيمة في إدارة أعمال الدورة السابقة.

وفي هذا الصدد نتقدم بالتهنئة والترحيب بانضمام الاتحاد السويسري إلى عضوية المنظمة الدولية، ونتطلع بإيجابية إلى انضمام جمهورية تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة، مما يُعزز من عالميتها.

كما نُعرب عن تقديرنا للأمين العام كوفي عنان على قيادته الحكيمة وسعيه الدؤوب لتعزيز فعالية دور الأمم المتحدة في إحلال وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في العالم.

تجتمع دول العالم في دورة جديدة للجمعية العامة، يحدوها الأمل في التوصل إلى حلول أكثر فاعلية وشفافية للمشاكل القائمة على أسس ومبادئ العدالة والإنصاف وإحلال السلام في العالم، الذي يُعاني أساسا من خلل في استقرار العلاقات الدولية. إن أكثر من نصف سكان العالم يعانون من الفقر والجوع والأمراض المعدية والحروب الأهلية والإقليمية. وما زالت هناك دول تحتل أراضي الغير. الأمر الذي يجعل العديد من مناطق العالم تعيش حالة من التوتر وعدم الاستقرار، الذي بدوره يهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي.

بقدر ما يزداد حجم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي يزداد إدراكنا لأهمية الامتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة القانون الدولي في حل النزاعات وحالات الاحتلال القائمة بالوسائل والطرق السلمية.

في زمن العولمة والتطور السريع في تقنية المعلومات والاتصالات، أصبح العالم قرية صغيرة يمكن الوصول إلى

جميع أطرافها، وباتت مصالح الدول متداخلة ومرتبطة ببعضها البعض، و لم يعد بالإمكان التغاضي عن مشاكل ومعاناة الشعوب الأخرى لبُعدها الجغرافي أو لاختلافها الثقافي والحضاري والعقائدي. فالأحداث التي يمر بها العالم تؤكد أن آثار الصراعات والحروب ومشاكل الفقر والمخدرات والأمراض أينما كانت تمتد خارج نطاق حدودها الجغرافية، وتصل إلى الأماكن الآمنة وتزعزع استقرارها، لذلك فإن مسؤولية إقرار السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق كل الحكومات والدول بكل مؤسساتها وهيئاتها الحكومية وغير الحكومية، وهنا تبرز الحاجة الماسة إلى الشراكة على المستوى العالمي تحت مظلة الأمم المتحدة لوضع استراتيجيات مدروسة وشاملة تأخذ بالاعتبار القوانين والأعراف الدولية والقيم الإنسانية والحضارية وحاجات الشعوب ومعاناتها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدرك الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، وتدرك أيضا أن أمن الخليج العربي هو جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي. كما أن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادتها الرشيدة المتمثلة بصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ''حفظه الله ورعاه''، تؤمن بوجوب حل النزاعات بالوسائل والطرق السلمية المستندة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. ومن هذا المنطلق تدعو دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى حل قضية احتلال إيران لجزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ثنائيا أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وتؤكد مرة أخرى على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى أجوائها ومياهها الإقليمية وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتلك الجزر الثلاث، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة جدية رغبتها ونواياها الحسنة في حل قضية جزرها الثلاث سلميا أكثر من مرة، وذلك من خلال قيام سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية بزيارتين إلى طهران، إلى جانب العديد من الزيارات المتبادلة بين الطرفين. وتأمل دولة الإمارات أن تساهم تلك الزيارات في تحقيق مزيد من التقارب في وجهات النظر بين البلدين، والتوصل إلى حل سلمي لقضية جزرها الثلاث ترسيخا لدعائم الأمن والسلم الإقليمي والدولي، وتعزيزا لمبدأ الحوار والتعايش السلمي وحُسن الجوار وبناء الثقة.

لقد شهدنا خلال هذه الدورة تطورات جديدة اتسمت بالإيجابية فيما يتعلق بالمسألة العراقية وأمن المنطقة واستقرارها. إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترحب بقبول العراق بعودة مفتشي الأمم المتحدة تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الأمر الذي يجنب العراق والمنطقة الكوارث والمآسي. وإننا نتطلع إلى تعاون حقيقي مشترك مبن على الميثاق والقرارات الدولية، وصولا إلى الاستقرار والتعاون بين دول المنطقة، وحل جميع المشاكل القائمة التي أعاقت وتعوق الثقة والاستقرار والتعاون. وإننا نحث المجتمع الدولي على تعزيز هذه الخطوة العراقية وبذل مزيد من الجهد لحل المسائل العالقة بين العراق والأمم المتحدة، ورفع العقوبات عن الشعب العراقي الذي عانى من جرائها طوال اثنى عشر عاما. ونرحب أيضا بالتوجُّه الإيجابي الذي أبدته الحكومة العراقية تجاه إعادة الأرشيف الوطني لدولة الكويت الشقيقة وممتلكاتها، وندعوه إلى إبداء المزيد من النوايا الحسنة والخطوات الفعالة لإطلاق سراح الأسرى الكويتيين ومواطني الدول الأخرى، وإعادة

باقي الممتلكات الكويتية، واحترام سيادة دولة الكويت الشقيقة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما أننا نجدد تمسُّك دولة الإمارات العربية المتحدة بقرار القمة العربية في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢ الرافض لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ولأي عمل عسكري موجَّه ضد العراق لكي نجنب المنطقة تبعات حرب أخرى نحن في غنى عنها، مع تأكيدنا على ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية والسيادة الإقليمية للعراق الشقيق.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تنظر بقلق شديد تجاه الأحداث الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتتعاطف وتتضامن مع الشعب الفلسطيني في محنته، وتندد بالاعتداءات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتطالب بتحريك المجتمع الدولي وبالذات الدول الكبرى المؤثرة، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لإلزام إسرائيل بالوقف الفوري لكل أعمال القتل والهدم والحصار والتشريد لأبناء الشعب الفلسطيني. إننا نجدد تأييدنا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذا الصدد نعيد التأكيد على مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت والتي تتضمن منهجية لحل عادل وشامل يضمن حقوق الطرفين، وكذلك ما ورد في خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في إقامة الدولة الفلسطينية. كما نطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها للتعهدات التي أبرمتها في إطار عمليات السلام واستئناف محادثات السلام استنادا إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ولا سيما القرارات ١٨١ (د - ٣) و ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ٤٢٥ (١٩٧٨) والتي تطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف إلى حدود عام ١٩٦٧ ومن الجولان السوري إلى ما قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومن مزارع شبعا اللبنانية، وإزالة المستوطنات من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

إن استتباب الأمن والسلم في الشرق الأوسط والخليج العربي يتوقف بشكل أساسي على تطبيق مفهوم أكثر شمولية وشفافية لنزع أسلحة الدمار الشامل. إن امتلاك إسرائيل لهذه الأسلحة بما فيها الأسلحة النووية يشكل تهديدا مباشرا لأمن المنطقة والأمن الدولي. وعليه فإننا نكرر مطالبتنا بقيام المجتمع الدولي والهيئات الدولية المعنية بنزع السلاح بالضغط على إسرائيل بكل الوسائل المؤثرة، لحملها على التخلص من الأسلحة النووية، وإخضاع مفاعلاتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك النووية منها في الشرق الأوسط والخليج العربي كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تراقب بقلق شديد التوتر المتصاعد بين الهند وباكستان، وإننا ندعو الدولتين المتنازعتين إلى التعامل مع خلافاتهما من منطلق الإحساس بالمسؤولية السياسية والأمنية المشتركة تجاه المنطقة والعالم، والعمل على عودة المفاوضات الثنائية فيما بينهما لحل الخلافات القائمة بالوسائل والطرق السلمية تعزيزا للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

إن ظاهرة الإرهاب الدولي تشكل تهديدا مباشرا لاستقرار الدول والأمن الدولي والاقتصاد العالمي. وإن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تدين عمليات الإرهاب، مهما كانت أسبابها ومصادرها، تؤكد التزامها بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتجدد دعوتها إلى عقد مؤتمر عالمي للإرهاب يتم من خلاله الاتفاق على تعريف واضح بشأنه،

استنادا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الإقليمية والدولية.

لقد أثبتت الأحداث السياسية والتاريخية أن التدهور الاقتصادي والفقر وندرة المياه والمديونية والاحتلال الأجنبي تهدد مصادر العيش والأمن للإنسان، وهي سبب رئيسي لنشوب الصراعات والعنف والتطهير العرقي وعدم الاستقرار. وعلى هذا الأساس، أكد قادة دول العالم في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد مؤخرا في جوهانسبرغ في برنامج العمل والبيان السياسي، على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة لمعالجة هذه المشاكل، وضرورة توفير الموارد المالية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق النمو الاقتصادي العالمي. وعليه، تدعو دولة الإمارات العربية المتحدة حكومات الدول المتقدمة إلى الالتزام بما تم الاتفاق بشأنه في قمة جوهانسبرغ، لا سيما ما يخص الدول النامية والفقيرة والدول الأقل نموا، وبالذات في المجالات المالية كما جاء في توصيات المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والتي طالبت الدول المتقدمة النمو بالمساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي لمساعدة الدول النامية والفقيرة في تنفيذ برامجها الإنمائية. وإن دولة الإمارات العربية المتحدة سباقة في التلبية والمبادرة إلى تقديم المعونات والمساعدات الإنمائية والمالية والإنسانية إلى العديد من الدول، لا سيما الدول النامية المتضررة من نتائج الحروب الأهلية والإقليمية والكوارث الطبيعية. كما نحث المؤسسات المالية الدولية على انتهاج سياسات مالية أكثر توازنا وعدلا، بهدف تخفيف أعباء الديون الخارجية عن الدول النامية، وإعطائها الفرصة للمشاركة في صناعة القرارات المتعلقة بالتنمية والبيئة المستدامة، ومساعدتها في المشاركة في مضمار الأسواق العالمية بما يساهم في تنمية وتنشيط اقتصادها ويجعلها عضوا منتجا وفاعلا في استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية.

وختاما نأمل أن تحقق مداولاتنا بشأن بنود جدول أعمال الدورة الحالية نتائج إيجابية تعزز دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وفي جعل العالم مكانا أفضل للبشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بابوكار – بليز اسماعيلا جاني، وزير الدولة للشؤون الخارجية في غامبيا.

السيد جاني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد كافان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين وعلى الطريقة الممتازة التي تديرون بها مداولاتنا منذ بدايتها. وبفضل قيادته الفذة، وخبرته الواسعة وحنكته، لا يراودني شك في أنه سيقود مداولاتنا إلى نتائج موفقة.

أود أيضا أن أعرب عن شكر وفدي وتقديره لسلفه، السيد هان سونغ – سو، على كفاءته وفعاليته في إدارة أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

وسأغدو مقصرا إذا لم أثن على أميننا العام، السيد كوفي عنان، على سنة أخرى من القيادة المتميزة لمنظمتنا وللبشرية جمعاء. وبفضل قيادته، تمكنت منظمتنا من اجتياز عدد من العتبات الهامة منذ اجتماعنا الأخير قبل عام مضى.

وأخيرا، يود وفدي أن يتقدم بالتهنئة الحارة إلى تيمور الشرقية على انتقالها الكامل إلى الديمقراطية، وإجرائها الانتخابات الديمقراطية بنجاح، وحصولها على الاستقلال مؤخرا وانضمامها اللاحق إلى أسرة الأمم المتحدة، ونزجي التهنئة أيضا إلى حكومة سويسرا وشعبها

على العضوية الكاملة بالأمم المتحدة، لتصبح العضو التسعين بعد المائة ولتكون أحدث الدول الأعضاء.

تنعقد دورتنا هذه في الوقت الذي نحيي فيه ذكرى هجوم ١١ أيلول/سبتمبر الخسيس على الولايات المتحدة. وإننا ننضم إلى بقية العالم، بما في ذلك أسر الضحايا، في إحياء ذكرى من فقدوا أرواحهم، ونبتهل إلى الله العلي القدير أن يدخلهم فسيح جناته. وهناك أبناء من غامبيا كانوا بين الآلاف من ضحايا هذا الهجوم الذين ينتمون إلى العديد من دول العالم. وهذا يدلل على أن الإرهاب لا يعرف حدودا. وإحياء لذكرى ١١ أيلول/سبتمبر، قرر الرئيس جامع أن يكون ذلك اليوم عطلة عامة للمواطنين للبقاء في ديارهم والصلاة. ولذلك، يتعين علينا تسخير كافة جهودنا والتعاون بشكل ناجع في التصدي لهذه الظاهرة الخبيثة واجتثاث جذورها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بلجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) على العمل الممتاز الذي تضطلع به تعزيزا للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وخلال عام ٢٠٠٢، تمكنت غامبيا من الانضمام إلى جميع المعاهدات الأساسية المتصلة بمكافحة الإرهاب ونحن الآن بصدد عملية تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

لقد كان عام ٢٠٠٢ عاما حافلا بالنسبة لنا جميعا. أولا، أتينا إلى هنا لحضور الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، ثم ذهبنا إلى مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، كما اختتمنا قبل فترة وجيزة مداولاتنا في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، بشأن التنمية المستدامة. وفي كل من هذه المحافل الهامة، أتيحت لنا الفرصة لإعادة تكريس أنفسنا للأهداف النبيلة لمنظمتنا، لا سيما تلك الأهداف التي تبلورت في مؤتمر قمة الألفية وتم تكريسها في الأهداف الإنمائية للألفية، التي نؤيدها جميعا.

وفي مداولاتنا التي تخللت جلسات هذا العام، التزمنا بالسعي بعزم أكبر إلى نشر وترسيخ أقدام الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، والعمل بشكل أفضل في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، وتعزيز التعاون في مكافحة الجوع والفقر والمرض، وبذل المزيد من الجهد لحماية الضعفاء والمستضعفين في مجتمعاتنا، خاصة الأطفال وكبار السن والمعوقين، ومضاعفة الجهد لتنقية وصون بيئتنا المادية والبشرية. هذه هي بعض الدعامات الهامة التي يرتكز عليها السلم والأمن العالميان والتي يجب أن نعمل بوعي من أجل تعزيزها وحمايتها من الانهيار. وهذه هي الطريقة الأكيدة الوحيدة لضمان الأمن والتنمية العالميين، وهما من صميم ولاية منظمتنا.

ونحن في غامبيا لا ندخر وسعا من أجل مواصلة السير على الطريق الوعر لبناء الأمة تحت القيادة الملهمة والدينامية للرئيس الحاج يحيى أ. ج. جامع. وفي مجال الحكم الرشيد، يسرني أن أبلغ هذه الهيئة أنه فيما يتعلق بعملية الديمقراطية خصوصا، وبعد الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي ونالت الكثير من الاستحسان، عقدت انتخابات الجمعية الوطنية في ١٧ كانون الثاني/يناير، وانتخابات الحكومات المحلية في ٢٥ نيسان/أبريل. وإدراكا للحاجة إلى تنمية ثقافة الديمقراطية والحكم الرشيد، قامت الحكومة في غامبيا بوضع وتنفيذ سياسة وبرنامج وطنيين للحكم.

وتتمثل العناصر الأساسية للإطار السياسي في الاستعراض والإصلاح الدستوريين للعمليات الانتخابية، وتعزيز الهياكل والعمليات البرلمانية، وإصلاح العمليات القانونية والقضائية والاستعراض الدستوري، وإدارة القطاع

العام والإصلاح الإداري، وتحقيق اللامركزية وإصلاح نظم الحكم المحلي. ومن الواضح أن الحكم يشكل عنصرا هاما في استراتيجيتنا الرامية إلى تخفيض الفقر.

ومع انتصاف عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، ورغم كل الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا عبر السنين لخفض الفقر وتسريع معدل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، نجد أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع، كما أن عدد الفقراء، لا سيما في العالم النامي، آخذ في الازدياد. إن آفة الفقر خبيثة. فهي تحمل في طياتها كل العناصر التي تعمل ضد قدرة الضحية على مقاومة ظروفها.

ولذلك، تتطلب مكافحة الفقر تدخلات واعية ومتأنية لا يستطيع القيام بها إلا الأقوياء بغية مساعدة الضعفاء. وتأتي هذه التدخلات، في الجانب الأكبر منها، في شكل تدفقات للموارد. ولكن، للأسف، أخذت تلك الموارد في الانكماش على مر السنين، ورغم التعهدات التي قطعتها بلدان مجموعة الـ ٨ في كاناناسكيس مؤخرا لدعم المبادرة الأفريقية الجديدة – الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا – ونحن ممتنون لذلك – لا تزال أوجه القصور في مكافحة الفقر ضخمة بل إنها تتنامى.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وينبغي على المجتمع الدولي ألا يخيب أمل البلدان الأفريقية. إن مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي، في الجزء الأكبر منها، مبادرة بقيت بشكل عام حبرا على ورق. وما برحت السياسات الحمائية والإعانات الثقيلة تحبط جهودنا في حياة لائقة من خلال الإنتاج والتجارة. وقد بقيت الوعود بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال أخرى من المساعدة، على مر أربعة عقود إنمائية للأمم المتحدة غير منفذة إلى حد كبير. وفي الواقع، ستنظر هذه الدورة للجمعية العامة في تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وسيكون الاستنتاج الرئيسي، إلى حد كبير، بأن الالتزامات التي قطعها شركاء أفريقيا الإنمائيين لم يتم الوفاء بها. وقد أضعنا فرصة أخرى أمام النظام المتعدد الأطراف للعمل على استئصال الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفيما يتعلق خاصة بمحنة البلدان الأقل نموا، أود أن أضم صوت غامبيا إلى أصوات المتكلمين السابقين في الدعوة إلى التزام متجدد بتنفيذ برنامج العمل الخاص بالبلدان الأقل نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وفي ذلك السياق، نشيد بالجمعية العامة على القرار الذي اتخذته بإنشاء مكتب الممثل السامي للبلدان الأقل نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وإننا نتطلع إلى العمل عن كثب مع الممثل السامي.

وإن الاجتماع الوزاري الذي عقدته مؤخرا البلدان الأقل نموا في كوتونو، جاء فعلا في أوانه، وإننا نناشد بقية المجتمع الدولي أن تقدم دعمها الكامل للبلدان الأقل نموا، وبذلك ننفذ تنفيذا كاملا القرارات المتخذة. ولكننا لا نستطيع أن نناقش مسألة التخفيف من وطأة الفقر من دون ذكر مشكلة النساء والأطفال. ففيما يتعلق بطبقة النساء عندنا، نحتاج لأن نركز أكثر على مجالات الاهتمام الإثني عشرة الحاسمة التي طرحت في إعلان بيجين ومنهاج العمل، بما في ذلك عدم المساواة على أساس الجنس. أما فيما يتعلق بمسائل الأطفال، فإننا نأمل في أن تقوي فينا قمة المتابعة التي عقدت مؤخرا هنا في نيويورك العزم على تحقيق الأهداف السامية التي وضعناها لأنفسنا في سبيل إعداد مستقبل أكثر إشراقا لأطفالنا.

ومن جهتنا، فقد طورنا في غامبيا سياسة قوية ومركزة بشأن الفقر، وعرضناها بوضوح في برنامج عمل

للتخفيف من وطأته. وترتكز الاستراتيجية على التزام حكومتي باستئصال الفقر، على المدى الطويل، من خلال زيادة الدخل عن طريق النمو الاقتصادي، ومد الشعب بالقدرة على تحقيق التنمية المستدامة. ويرتكز كفاحنا ضد الفقر على خمس دعامات هي تهيئة بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي والتنمية، وتعزيز القدرة الإنتاجية والحماية الاجتماعية للفقير، وتحسين تغطية الخدمات الأساسية، والتمكين السياسي للمجتمع المدني، وترسيخ الشراكات المعززة مع أصحاب المصلحة الإنمائية. وإن حكومتي ملتزمة بمواصلة تلك الأهداف بلا توان تماشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الخصوص سنعتمد على الدعم الصادق للمجتمع الدولي.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب عن شكر حكومتي الأعمق لشركائنا الإنمائيين الأساسيين ولمجتمع المانحين بشكل عام، على مشاركتهم الفعالة في الطاولة المستديرة السادسة لمؤتمر المانحين لغامبيا والذي انعقد في جنيف، في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وإننا واثقون بأنه سيتم الوفاء بكل التعهدات، لنتمكن معا، بروح حقة من التضامن الدولي، من أن ننفذ بسلاسة ونجاح برنامج عملنا الوطني للتخفيف من وطأة الفقر.

وهذا كله ملح جدا، بالنظر إلى أنه خلال موسم الأمطار هذه السنة، شهدنا بداية فترة جفاف مطولة، أسفرت عن مردود زهيد في المحاصيل والماشية.

وإننا نأمل في أن تضاعف كل أمم العالم جهودها للوفاء بالالتزامات التي قطعتها في ريو، والتي شددت عليها، مؤخرا، في جوهانسبرغ. وإن كنا نسعى إلى السبل التي تخرج شعبنا من الفقر، يجب أن ندرك الحاجة إلى المحافظة على بيئتنا الطبيعية.

وإن ممارسات الصيد المدمرة التي تحصل في جنوب الأطلسي، تثير قلقا خاصا لدى وفد بلادي. وعلى الرغم من اعتماد مواثيق دولية عديدة لتنظيم الصيد بهدف المحافظة على مخزون الأسماك، ما برحت ممارسات الصيد غير المستدامة وغير الشرعية في غالب الأحيان، تحصل في مياهنا الساحلية. وإن السعي الجامح للربح دون اعتبار للاستدامة والأمن الغذائي في الأمد الطويل هو السبب الوحيد لهذه الحالة غير المرغوب بها. وعليه، يدعو وفد بلادي كل الدول الأعضاء للتعاون معنا في مواجهة هذه الحالة الخطيرة ومدنا بالمساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة للسماح لكل البلدان المتضررة برصد مياهها بهدف وقف ممارسات الصيد غير المستدامة والضارة.

ولا يجب السماح بالتفريط في الزخم الذي تولد في جوهانسبرغ. ولكن، يجب الإقرار بأنه لا يمكن التوصل إلى تنمية حقيقية من دون السلم والاستقرار. لذلك السبب، نولي أهمية كبرى لمسألة حفظ السلام.

وفي مجال حفظ السلام، ما زالت منظمتنا تسجل نجاحات باهرة. وإننا نقدر الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لوضع آلية للرد السريع تستطيع من خلالها القوة المتعددة الجنسيات أن تنتشر بسرعة في أية بقعة من العالم. ولكن، تبرز الحاجة إلى ضمان توفر الموارد المناسبة، بحيث لا تتعطل عملية حفظ السلام نتيجة نقص في الموارد، وإغراق البلدان المعنية من جديد في دوامة العنف. إن توفر الأموال ضروري أيضا لسد الثغرة الحاصلة بين حفظ السلام وإعادة البناء الوطني.

إن العزم الذي واجهنا به التهديدات للسلام قد حقق مردودا لا بأس به في الفترة الممتدة منذ لقائنا الأخير. لهذا السبب، نرحب بالجهود العظيمة الرامية إلى إخماد

الصراع القائم في أفريقيا، لا سيما في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا.

وفيما يتعلق بالسودان، ترحب بلادي بتوقيع بروتوكول مكاكوس بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان. ونأمل ونبتهل إلى الله أن هذه العملية التي بدأت الآن ستضع نهاية أخيرا لهذا الصراع المطول.

وإذا كان من الصحيح أن نمتدح أنفسنا على هذه المنجزات، لا ينبغي أن نخلد إلى الراحة، إذ لا يزال يتعين علينا معالجة بعض مجالات عدم اليقين وعدم الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وهذا يتطلب جهدا لا يني.

وبصفتنا منسقا لجماعة أصدقاء غينيا - بيساو، هنا في الأمم المتحدة، نناشد باقي المجتمع الدولي على مد ذلك البلد الشقيق بالمزيد من المساعدة. وبتلك الطريقة، يتم ترسيخ عملية إرساء الديمقراطية وتعزيز مردود البلد الاقتصادي.

ويجب أن نبقي في بالنا بأن إنهاء الأعمال القتالية شيء، ووضع النظام على المسار الصحيح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يسمح بالقضاء على أسباب الصراع شيء آخر تماما. وفي مسألة كهذه، لا يؤدي الانتقال إلى تدبير ديمقراطي، بالضرورة، وبحد ذاته، إلى السلم والأمن. وفي العديد من البلدان التي انتهت فيها الصراعات، يبقى الاستقرار السياسي هشا ويطغى طابع من عدم اليقين وعدم الاستقرار. وفي تلك البلدان، تبرز الحاجة إلى تخطي المتطلبات السياسية المباشرة لتعزيز السلام والتعامل مع الحكم، بمعناه الأوسع نطاقا، بما في ذلك مظاهره الاقتصادية والمالية، وكذلك القدرات المطلوبة لتعزيزه. ذلك هو التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي. ويجب أن نبتكر الآليات التي تسمح بالمتابعة طوال عملية بناء السلام وأن نكون مستعدين لتأمين الموارد وتعزيز الثقة والقوة بين تلك البلدان في خط المواجهة، وذلك بشكل تدريجي.

إن الرئيس يحيى أ. ج. ج. جامع، وحكومة وشعب غامبيا ملتزمون التزاما كاملا بالسعي للسلام وحل الصراعات في كل مكان، لا سيما في منطقتنا دون الإقليمية المباشرة. لذلك، فإننا لا نفتح أبوابنا أمام جيراننا المكروبين مستقبلين العديد من اللاجئين فحسب، إنما نعمل أيضا بنشاط معهم ومع أعضاء آخرين من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمين العام وفريقه القدير، لإزالة أوجه التضارب التي من شأنها أن تؤدي بسهولة إلى اندلاع الصراع.

ويبقى الوضع في الشرق الأوسط مسألة خطيرة تثير قلق وفد بلادي. ويجب أن يظهر مجلس الأمن المزيد من القيادة في جهود المجتمع الدولي لاحتواء وحل التوترات الخطيرة الحاصلة بين إسرائيل وفلسطين والتي تمثل تهديدا خطيرا لاستقرار دول المنطقة والسلام في العالم بأسره. ومن غير المقبول أن يقف العالم موقف المشاهد حيال الاعتداءات التي يتعرض لها المواطنون الذين لا حول لهم ولا قوة في مخيمات اللاجئين، أو الذين يقتلون أو يشوهون على يد مفجري القنابل الانتحاريين أو حيال قتلهم أو تشويههم بالقاذفات الانتحارية. ينبغي وضع نهاية لمعاناة الشعب البريء في الشرق الأوسط فورا.

وعليه، يشدد وفد بلادي، على ضرورة الامتثال إلى قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والشرق الأوسط، وخصوصا القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وذلك بدون المزيد من التأخير. وإننا ندعم دعما تاما أولئك الذين نادوا باعتراف كل الأمم بدولة إسرائيل، وكذلك بإنشاء دولة فلسطين واعتراف الجميع بها.

وفي أماكن أخرى من الشرق الأوسط، ما زلنا نشهد بعض المسائل التي تحتاج إلى حلول. فالوضع بين

العراق والكويت لما يحسم بالكامل، وما زلنا نسعى لحل مرضي لمسألة سجناء الحرب الكويتيين والأشخاص المفقودين، وكذلك استعادة محفوظات الكويت الوطنية.

وداخل العراق بالذات، دعت غامبيا دائما إلى تخفيف معاناة الشعب العراقي البريء. وفيما يتعلق بالمسألة الأخرى غير المنتهية لعمليات التفتيش عن الأسلحة، يرحب وفد بلادي بقرار حكومة العراق بدعوة مفتشي الأسلحة في الأمم المتحدة للعودة إلى العراق واستئناف عملهم. وقد أيدنا دائما ما مؤداه أنه ينبغي على الأطراف في أي نزاع السماح للأمم المتحدة بأن تضطلع بمسؤوليتها المتمثلة بسعينا المشترك للتسوية الودية لحالات الصراع. وعليه، نشير مع الارتياح إلى الخطاب المهم الذي أدلى به الرئيس بوش والذي أقر بالدور المحوري للأمم المتحدة، ودعاها إلى الاضطلاع بمسؤوليتها. ولكن دعونا نتذكر أيضا أننا كلنا – الدول الكبيرة والصغيرة الغنية والفقيرة – نشكل الأمم المتحدة. ولن تكون إلا ما نريده نحن، الدول الأعضاء، أن تكون. فالخيار هو خيارنا نحن.

وفي آسيا الجنوبية، لا يمكننا أن نكون غير مبالين بالوضع السائد بين الهند وباكستان، فهذان بلدان عظيمان ارتبطت معهما غامبيا دائما بعلاقات متميزة. وعليه، ندعوهما، انطلاقا من تلك الصداقة، إلى ممارسة ضبط النفس في كل وقت، وسحب قواتهما كل عن حدود الآخر.

وبعد سنوات من العمل المضني والمفاوضات العسيرة، توصلنا أخيرا إلى إقامة المحكمة الجنائية الدولية، بدخول نظام روما الأساسي حيز التنفيذ. ونحيي الجهود الدؤوبة التي بذلها كل من أسهموا بشكل أو آخر في هذا النجاح الباهر. ويحدونا وطيد الأمل في أن تُصبح المحكمة، بفضل تضافر كل الدول التي يجمعها فكر واحد، أداة فعالة في مكافحة الجرائم الدولية بجميع أنواعها، وبذلك تقضي على ثقافة الإفلات من العقاب.

وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات، يؤمن وفد بلادي إيمانا راسخا بأن الوقت قد حان الآن لإعادة النظر في الإجراءات المتبعة لفرض جزاءات على البلدان والأفراد. ذلك أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يقررون من سيوضع على قائمة المستهدفين بالجزاءات أو الممنوعين من السفر. لا يقدمون عادة أية أدلة للشخص المعني أو لحكومته لتبرير قراراتهم. وقد تبين لنا في حالات كثيرة أن هذه القرارات كانت تستند إلى تكهنات وتخمينات، وأن الأشخاص المعنيين لا يستحقون في الواقع أن يتعرضوا للعقاب والإذلال. وحتى وقتنا هذا كانت معظم الحكومات متعاونة إلى أقصى حد في هذا الصدد. ومع أنها تطلب مرارا وتكرارا، على غير طائل، تزويدها بأدلة تثبت ارتكاب ذنب ما، فقد سايرت بقية المجتمع الدولي في احترام القرار المتخذ من جانب المجلس. وبعض هذه الحكومات، بما فيها حكومة بلادي، طفح كيلها. وقررت رفض الامتثال لأي حظر أو جزاءات تفرض على رعاياها ما لم يوفر لها مجلس الأمن الأدلة التي تطلبها. إننا نتساءل أحيانا عما إذا كان هناك أحد ليس في جعبته جدول أعمال خفي. وبوصفنا دولا ذات سيادة، نطالب بمزيد من الشفافية قبل الموافقة على إنزال العقاب بمواطنينا على أخطاء لم يثبت لنا أنهم ارتكبوها، وعلى مجلس الأمن أن يُقلع عن ممارسة التسلط.

وعلى نفس المنوال، لا تزال الجزاءات المتعددة الجوانب المفروضة على كوبا قائمة، على الرغم من القرارات العديدة التي تطالب برفعها. والفرصة الآن سانحة لإلغائها نهائيا. فليس من مصلحة أحد مواصلة استهداف كوبا بسياسات فقدت وجاهتها.

وعلى جانب من مضيق تايوان، تصلصل السيوف في وجه ٢٣ مليون نسمة، لمجرد أنهم طالبوا بحقهم الطبيعي في أن يُعترف بهم ككيان سياسي واقتصادي واجتماعي. إن جمهورية الصين في تايوان هي اليوم البلد الوحيد على وجه الأرض الذي لا يُمثَّل في الأمم المتحدة، وهذا يتنافى مع المبدأ التوجيهي الرئيسي للأمم المتحدة، ألا وهو مبدأ العالمية. والمادة الرابعة من الميثاق تدعو ''جميع الدول المحبة للسلام'' إلى الانضمام لعضوية المنظمة. وقد قدم شعب تايوان على مر السنين الدليل على أنه شعب محب للسلام، بل وأنه أيضا قادر على الإسهام في جميع أهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالأمن العالمي والاستقرار المالي، والثقافة، والنمو الصناعي، والتكنولوجي، والتنمية المستدامة. وتايوان ليست لاعبا يستهان به على ساحة الإنتاج والتجارة في العالم. ويأتي ترتيبها السادس عشر من بين أكبر اقتصادات العالم. وقد بلغت، بالمثل، مستوى عاليا من التطور في ميدان البحث العلمي والطبي.

واعترافا بأهميتها في المجال التجاري قُبلت مؤخرا في منظمة التجارة العالمية. ولنفس السبب يحتم المنطق أن تُقبل أيضا في منظمة الصحة العالمية، اعترافا بأهميتها كبلد يقدم خدمات صحية معقدة ومتطورة؛ وأن تُقبل في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لأنها تحتل مكانة رفيعة في ميادين العلوم والثقافة؛ وفي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتقدمها الباهر في مجال التنمية الصناعية والتكنولوجية؛ وفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة لسياساتها وبرامجها المتطورة جدا الخاصة بنماء الطفل؛ وفي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، لتطورها الشديد في مجال الزراعة وأهميتها كمنتج للأغذية؛ وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لأنها تُقدم مساعدات إنمائية رسمية ضخمة للبلدان النامية لبناء القدرات وتخفيف الفقر. وباختصار، ينبغي قبولها في جميع فروع أسرة الأمم المتحدة للمساهمات الهائلة التي يمكن أن تُعزز بها مُثل الأمم المتحدة وبرامجها.

إن تايوان ديمقراطية ناشطة ونابضة بالحياة، ولها سجل ممتاز في مجال حقوق الإنسان وحرية الصحافة واحترام حقوق الفرد. ويمكنها أن تُسهم بالكثير في الأمن العالمي ومكافحة الإرهاب. ومن المحيِّر، إذن، أن تُحرم هذه الأمة المتقدمة النمو والودود والمحبة للسلام من عضوية الأمم المتحدة لأسباب سياسية بحتة. وحكومتي لن يهدأ لها بال حتى يُصحح هذا الظلم وتُمنح جمهورية الصين في تايوان مكانها المشروع بين أسرة الأمم.

وفي نفس المنطقة أيضا، وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، يود وفد بلادي أن يُكرر التأكيد مرة أخرى على دعمنا الراسخ لجميع الجهود الرامية إلى إعادة توحيدها سلميا.

وأخيرا، يعتقد وفدنا أن هناك حاجة إلى تعزيز الجمعية العامة حتى يمكنها أن تضطلع بدور أكبر في سعينا نحو نظام عالمي عادل ومنصف. ونرحب بالجهود المبذولة لإصلاح هذه الهيئة المهمة من هيئات الأمم المتحدة، على نحو يجعلها أكثر فعالية في وفائها بولايتها.

وهذا ينسحب بصفة خاصة على مجلس الأمن. ونحن في غامبيا سنستمر في ضم صوتنا إلى الأصوات التي تنادي عاليا بإصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية، وأكثر اتساقا مع الواقع ومع متطلبات الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين. إن مصداقية مجلس الأمن وصلته بالواقع تتوقفان الآن على الإصلاحات التي ما فتئنا نطالب بها جميعا. ولا بد من إتاحة مشاركة أكبر للبلدان النامية في هذا الجهاز القوي من أجهزة الأمم المتحدة. وينبغي أن يخصص لأفريقيا فيه مقعدين دائمين على أقل تقدير.

ختاما، نحث جميع الدول، الكبيرة والصغيرة، على أن تعمل دون هوادة في سبيل الحفاظ على المُثل التي أنشئت من أجلها المنظمة. وينبغي لنا جميعا أن نتحاشى السلوك الذي يقوض أهداف الأمم المتحدة ويحبط جهودها. فتعددية الأطراف هي الأمل الوحيد الباقي للبشرية لحل الصراعات بالطرق السلمية وصون السلام والأمن الدوليين. فلنحتضن هذا الأمل ونغذيه، لأن هذه التعددية لن تنمو وتزدهر إلا مع توافر الثقة فيما بين جميع الأطراف الفاعلة. أما النظام الذي يظل يحبط ويخذل جزءا من عضويته المرة بعد الأخرى، فسيكون أداؤه سيئا وسيصبح في النهاية غير فعال وغير ذي قيمة. وبالتالي، فمن واجبنا جميعا أن نفعل المزيد حتى نكفل لمنظمتنا ألا يكون هذا المصير مآلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر المتكلمين بالإطار الزمني المحدد للبيانات التي يدلى بها في الجمعية العامة، وهو ١٥ دقيقة.

أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد أحمد طاهر بدوري، رئيس وفد إريتريا.

السيد بدوري (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن استهل كلمتي بتهنئة الرئيس على انتخابه بالإجماع لترؤس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. فهذا الانتخاب يُشرفه ويُشرف بلده، الجمهورية التشيكية. ووفد دولة إريتريا يؤكد له كامل تعاونه وتأييده.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب لسلفه، السيد هان سونغ - سو، ممثل جمهورية كوريا، عن بالغ تقدير وفد بلادي لحسن أدائه أثناء الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ولأميننا العام، السيد كوفي عنان، نُعرب عن تقديرنا العميق لجهوده التي لا تعرف الكلل لجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة وأكثر فعالية.

وفي هذا المناسبة السعيدة، يُرحب وفدي، مع عظيم السرور، بانضمام الاتحاد السويسري إلى أسرة الأمم. ونثني على القرار الذي اتخذه الشعب السويسري، والذي سمح لهذا البلد العظيم بأن يصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. ونرحب أيضا بالدولة التي ستصبح في القريب العاجل العضو الحادي والتسعين بعد المائة في منظمتنا، جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية - البلد الذي كسب سيادته واستقلاله بالعرق والدم، مثل بلدي. فلك يا تيمور الشرقية أحر عبارات الترحيب من إريتريا!

تنعقد الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة في وقت لم تلتئم فيه بعد الجراح والندوب التي خلفتها هجمات إرهابية وقعت قبل عام، يوم ١١ أيلول/سبتمبر، في ثلاثة مواقع على تراب الولايات المتحدة. ولا تزال الأحزان والآلام ومشاعر الغضب باقية.

وفي تجمع انعقد هنا في المقر يوم ١١ أيلول/سبتمبر هذا العام لإحياء الذكرى السنوية الأولى لوقوع هذه الهجمات، قال الأمين العام كوفي عنان:

”في يوم ١١ أيلول/سبتمبر، كان الحزن يخيم على العالم، ليس فقط من باب التضامن مع شعب الولايات المتحدة، بل أيضا لأنه شريك في الخسارة. فهناك أكثر من ٩٠ دولة فقدت أبناء وبنات لقوا حتفهم في ذلك اليوم، لا لسبب إلا لأنهم اختاروا العيش في هذا البلد. واليوم، نجتمع معا كأسرة عالمية لأننا هوجمنا كأسرة عالمية“.

إن فقدان ما يقرب من ٣ ٠٠٠ من الأرواح البريئة في يوم واحد لهو حقا أمر موجع. والشعب الإريتري يتشاطر الآلام والأحزان، ويكرر الإعراب عن تعازيه لمن فقدوا أحباءهم، ويقف متضامنا مع الشعب الأمريكي في هذه الأوقات العصيبة. وبالفعل ، فإن الهجمات التي ارتُكبت يوم

١١ أيلول/سبتمبر غيّرت بشكل لا يمكن تجنبه طريقة حياتنا، والطريقة التي نرى بها عالمنا. وقد كان ذلك اليوم بمثابة الساعة المنبهة التي ذاع رنينها حول العالم لتوقظنا جميعا. ووفد بلدي يأسف لأن الأمر تطلب هجمات بذلك الحجم لتوقظنا من ثباتنا العميق.

الإرهاب ليس ظاهرة جديدة في بلدي. فقد عانت منه دولة إريتريا منذ استقلالها رسميا، عام ١٩٩٣، بوصفها أحدث البلدان عهدا في أفريقيا. وحركة الجهاد الإسلامية الإريترية، وما يسمى المؤتمر الإسلامي الشعبي الإريتري أنشأتهما وتبنتهما القاعدة وجماعات إسلامية إقليمية ودولية أخرى لارتكاب أعمال تخريبية في إريتريا طوال السنوات العشر الماضية. وفي ١٩٩٤، حاصرت قوات الأمن الإريترية مجموعة مختلطة من الإرهابيين، تضمنت في صفوفها مواطنين من بلدان عديدة درّبتهم القاعدة. وفي ١٩٩٥، قتلت هذه المجموعة قتلا عمدا أربعة سائحين بلجيك داخل إريتريا. ولا تزال ترتكب حتى اليوم أعمال إرهاب وتخريب متفرقة عبر الحدود.

وفي بيان وارد في الوثيقة S/1997/517 المؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٧، حذّرت حكومة بلدي المجتمع الدولي أولا، وبعد ذلك حذّرت منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن، بأن تهديدات إرهابية دولية من جماعات إسلامية أصولية متطرفة في طريقها إلينا.

وحركات الجهاد الإرهابية الإريترية، الأعضاء في شبكة القاعدة، تشكّل الآن جزءا مما يسمى تحالف القوى الوطنية الإريترية. وهذه المنظمة المظلة لها قواعد ووجود مادي في بعض البلدان المجاورة، وفي عدد من البلدان الغربية. وهذه الجماعات تواصل الحصول على المأوى، وأيضا على المساعدة المالية وسائر أشكال المساعدة الأخرى، من عواصم غربية.

ولما كان الكفاح ضد الإرهاب الدولي يحظى بأولوية كبيرة ويستحق القيام بعمل متضافر، فإن حكومة إريتريا تطلب التعاون التام والعمل المشترك من البلدان التي تعيش فيها هذه العناصر الإرهابية، وتخطط وتشن عملياتها. وهنا، أود أن أؤكد مجددا للجمعية أن شعب وحكومة إريتريا سيواصلان مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

وبالرغم من الإعلان الذي أصدره مؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٩٩ لمنظمة الوحدة الأفريقية، بجعل عام ٢٠٠٠ عام إنهاء الصراعات وبدء قوة دفع جديدة من أجل السلام في أفريقيا، فإن الصراعات استمرت في إزهاق أرواح الكثيرين من الأفارقة في بلدان عديدة في قارتنا. وهذا مثير لخيبة الأمل فعلا.

إنني أجيء من القرن الأفريقي، وهي منطقة دون إقليمية كانت الصراعات والحروب فيها طريقة حياة لعقود عديدة. والقرن الأفريقي أيضا مكان شهد العديد من المحن. والصراعات المتكررة خلال العقود الماضية راحت ضحيتها مئات الألوف من الأرواح، وشردت أعدادا مذهلة من الناس، واضطرت الملايين إلى الخروج من بلدانهم ليعيشوا لاجئين في أراض أجنبية.

والصراع الداخلي في السودان هو الآن أطول صراع دائر في أفريقيا. وفي إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي كيان دون إقليمي، تبذل دولة إريتريا، جنبا إلى جنب مع سائر البلدان الأعضاء، قصارى جهدها للتوصل إلى حل لهذا الصراع. وقد قطعنا شوطا طويلا للجمع بين الأطراف المتصارعة للدخول في محادثات مباشرة. وهناك علامات مشجعة، ومع ذلك، ليس بوسعنا بعد أن نهنئ أنفسنا بالنجاح. ولعل جهودنا تعتبر قصة نجاح عندما تسود أيام أهدأ من السلم والاستقرار والرفاه المستدام في ذلك البلد الشقيق. ولا بد لي أن أقر بأننا في حاجة إلى

مساعدة المجتمع الدولي لإنهاء معاناة إخوتنا وأخواتنا في السودان.

وعلى نفس المنوال، فإن المشكلة في الصومال، وهو بلد شقيق آخر في القرن الأفريقي، لا تزال مشكلة خطيرة لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهلها. فالصراع العنيف في الصومال ستكون له عواقب إنسانية وخيمة طويلة الأجل إذا ما تخلى المجتمع الدولي عن ذلك البلد التعيس. والأمم المتحدة، والمجتمع العالمي في مجموعه يجب أن يساعدا الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال على تثبيت استقرار السلم والأمن في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسارع بإنقاذ الصومال.

الآن، وبنبرة متفائلة، اسمحوا لي بأن أبلِّغ الجمعية بالأنباء الطيبة المتعلقة بصراع الحدود بين بلدي وإثيوبيا. ففي يوم ١٣ نيسان/أبريل من هذا العام، أصدرت لجنة الحدود الإريترية – الإثيوبية – وهي فريق من خمسة قضاة أنشئ بمقتضى اتفاق الجزائر، حكما قضائيا بشأن منطقة الحدود كلها التي يبلغ طولها ١ ٠٠٠ كيلومتر بين البلدين. وإريتريا حكومة وشعبا يسرها أن ترى حلا قانونيا لصراع لم يكن من اختيارها.

وكانت حكومة بلدي تؤمن منذ البداية بأن هذا الصراع لا يمكن تسويته بالقوة، وإنما بالوسائل السلمية وحدها. وقد قال داعية السلام، أ.ج.موستي: ”ليس هناك طريق إلى السلام، السلام هو الطريق“.

لقد رسمت لجنة الحدود معالم الحدود الجديدة، وهي تقوم الآن بترسيم الخطوط ماديا على أرض الواقع. ويتوقع الانتهاء من عملية الترسيم في الأشهر القليلة القادمة. ووفقا لاتفاق الجزائر، الذي وقّع عليه البلدان، فإن قرار اللجنة نهائي وملزم. وإريتريا أكدت من جديد قبولها لقرار اللجنة الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ولذلك فإنها تعتقد أن المطالبات الإقليمية والمطالبات المضادة انتهت في ذلك اليوم. ومن الناحية القانونية، يكون الصراع قد انتهى أيضا في ذلك الوقت.

والآن وقد انتهى الصراع بشكل قانوني، فإن شعب إريتريا يريد أن يترك هذه التجربة البشعة خلف ظهره ويتحرك إلى الأمام لحياة جديدة. وكما قال كارل بارد: ”مع أنه ما من أحد يمكنه أن يعود إلى الوراء ويبدأ بداية جديدة، فإن أي فرد يمكنه أن يبدأ من الآن ويصنع نهاية جديدة“. إن ما يهم هو النقطة المقصود الوصول إليها. وشعب وحكومة إريتريا ملتزمان بإعادة الأوضاع إلى مسارها الصحيح.

وفي نهاية هذه القصة الزاخرة بالأعمال البطولية، يجد وفد بلدي من الأنسب أن يشيد في الجمعية العامة بأصدقائنا وشركائنا المحبين للسلام الذين ساعدونا على الوصول إلى تلك النتيجة. واسمحوا لي، إذَن، بأن أتوجّه بشكر خاص إلى منظمة الوحدة الأفريقية السابقة، التي هي الآن الاتحاد الأفريقي؛ والرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجزائر، والأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية؛ والاتحاد الأوروبي. ونحن ممتنون لهم جميعا لجهودهم القيمة في هذه العملية السلمية الصعبة الطويلة.

لقد شهد عام ٢٠٠٢ خمسة اجتماعات دولية هامة، ترمي إلى إحلال السلم، والأمن، والكرامة الإنسانية والرفاه الاقتصادي لشعوب العالم، صغيرها وكبيرها على حد سواء. وتلك الاجتماعات تضمنت المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المنعقد في مونتيري، والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، التي عقدت في مدريد، والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي انعقدت في نيويورك، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، المنعقد في روما، وأخيرا مؤتمر القمة العالمي للتنمية

المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ. والوعود والإعلانات التي ترتبت على هذه الأحداث الدولية كلها ترتبط بأهداف إعلان الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠، بشأن الألفية.

وكما نعرف جميعا، تتضمن هذه الأهداف الجوانب الرئيسية للتنمية البشرية – من حيث علاقتها بالفقر والجوع والتعليم والصحة – وردت في شكل مجموعة أهداف لها إطار زمني محدد. وهذه الأهداف هي: خفض نسبة الفقر والجوع إلى النصف؛ تحقيق التعليم الابتدائي للجميع والمساواة بين الجنسين، خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين ووفيات الأمهات عند الولادة بنسبة الثلاثة أرباع، وإيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وخفض نسبة غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة بنسبة النصف. وعلى اعتبار أن ١٩٩٠ هي سنة البدء، فمن المقرر بلوغ هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من وعود العولمة، والمبادرات العديدة التي اضطلع بها في أوقات مختلفة لمساعدة القارة، فلا يزال النمو الاقتصادي لأفريقيا متأخراً بدرجة كبيرة. ولا يزال نجاح القضية في أفريقيا يعتمد على الإرادة السياسية للبلدان الغنية لتقديم المعونة المالية من جانب، وعلى الملكية الكاملة والتنفيذ الفعال للبرامج الإنمائية الوطنية بوساطة البلدان الأفريقية نفسها، من جانب آخر.

أما وقد قلت هذا، فسوف أكرر الآن، من أجل صالح شركائنا، خمسة مبادئ رئيسية ترتكز عليها استراتيجية التنمية في إريتريا: أولا، تنمية قدرات شعبنا بوصفه مصدر القوة الرئيسي والحافز لجهودنا التنموية؛ ثانيا: إنشاء شراكات قوية مؤلفة من القطاعين العام والخاص؛ ثالثا: السعي الجاد لتحقيق الاعتماد على الذات وتجنب الاعتماد المزمن والمضعف على الغير؛ رابعا: حماية البيئة من الآثار السيئة لبرامج التنمية؛ خامسا: إنشاء شراكات تنموية فعالة مع وكالات التنمية المتعددة الأطراف والثنائية، ومع الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

وسأكون مقصرا في واجبي إن لم أوجه انتباه الجمعية إلى الجفاف الذي يلوح في الأفق والذي يتهدد حياة ما يزيد على مليون رجل وامرأة وطفل في إريتريا. فقد أدى انعدام الأمطار الحيوية التي كانت متوقعة في شهري نيسان/أبريل و أيار/مايو إلى تعريض حياتهم للخطر. والمجاعة محدقة إن لم يصل العون الدولي إلى الشعب الاريتري بسرعة. ولذلك، أود انتهاز هذه الفرصة لمناشدة مجتمع المانحين أن يستجيب لهذه الحاجة الإنسانية الملحة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ثقة وفدي، يا سيدي الرئيس، بأن الدورة السابعة والخمسين، تحت قيادتكم القديرة، ستحقق نجاحاً كبيراً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة رئيس وفد جمهورية مولدوفا، السيد إيون بوتنارو.

السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة جمهورية مولدوفا، أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى، مهنئاً السيد يان كافان، بمناسبة انتخابه رئيساً للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. كما أود أن أعرب عن شكري الخالص إلى سلفه، السيد هان سونغ – سو، على الطريقة المقتدرة التي أدار بها هذا المنتدى خلال الفترة الحرجة للدورة السابقة.

كما أنتهز هذه الفرصة للترحيب بالاتحاد السويسري كعضو بأسرة الأمم. ونتطلع إلى الترحيب في المستقبل القريب بتيمور الشرقية كالعضو الواحد والتسعين بعد المائة في الأمم المتحدة.

بعد عام من هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الشنيعة، نتذكر الضحايا الأبرياء لتلك الجرائم. ونتيجة لتلك المأساة، تغيّر العالم جذريا من عدة نواح. واتفق المجتمع الدولي على الشروع في مكافحة الإرهاب بكل صوره. ونجح الإئتلاف الدولي ضد الإرهاب، بقيادة الولايات المتحدة في إضعاف قدرة تنظيم القاعدة الإرهابي والإطاحة بحكومة طالبان التي استضافته. واتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن تدابير فورية نجمت عنها إجراءات إلزامية هدفها إزالة كل صور الإرهاب ومظاهره، وهي تتطلب من الدول الأعضاء اتخاذ خطوات إدارية ومالية وقانونية وغيرها. ودللت الإجراءات الفورية والفعالة بل والموحدة – وهو الأهم، التي اتخذها الأمم المتحدة خطر الإرهاب الذي بلغ الآن مستوى جديداً، على استمرار أهمية المنظمة وقدرتها على البقاء. ومرة أخرى، شهدنا قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مهمتها النبيلة بتوحيد صفوفنا وتعبئتنا لهذه المعركة التي لا هوادة فيها.

إن جمهورية مولدوفا تؤيد هذه الإجراءات وتؤكد من جديد التزامها بمكافحة الإرهاب بكل صوره. لقد اتخذت بلادي تدابير محسوسة تستهدف تنفيذ كل مقررات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة قرارا مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢). فأولا، اتخذت خطوات ملموسة لتدعيم تشريعاتنا المحلية المناهضة للإرهاب. وقدمت مولدوفا إلى لجنة مكافحة الإرهاب تقريرين في هذا الشأن. ووافق برلماننا، بعد مجرد أشهر من تلك الأحداث المأسوية، على قانون لمكافحة الإرهاب، وعلى قانون لمنع ومكافحة غسل الأموال. وأدخلت تعديلات ذات صلة على المدونة الجنائية. وبالانضمام مؤخرا إلى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، وإلى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، فضلا عن المصادقة على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، توشك مولدوفا أن تختتم عملية الانضمام إلى الصكوك الدولية الرئيسية الإثنى عشر ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. ونحن ندعو كل الدول الأعضاء إلى بذل جهود جديدة للانتهاء من صياغة اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة بشأن الإرهاب الدولي.

وفي الوقت ذاته، وباعتبارنا دولة استقلت حديثا، نطلب معونة الخبراء في تنفيذ بعض تلك الإجراءات المعقدة. لقد أظهرت مولدوفا إرادتها السياسية لمكافحة الإرهاب باشتراكها بفعالية في الجهود الجديدة المبذولة في إطار العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، وميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا؛ والمبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا، ومجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا، وأذربيجان، ومولدوفا.

إن عملية تحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل في أفغانستان هي اختبار للمنظمة ولبقية المجتمع الدولي. لقد تحقق تقدم كبير، ولا بد لنا هنا من أن نشيد بما قام به الائتلاف المناهض للإرهاب في ظروف جد عسيرة، وبجهود المانحين الدوليين، وفوق كل هذا، بجهود القيادة الأفغانية بزعامة الرئيس حامد قرضاي. وقام الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السفير الأخضر الإبراهيمي، مرارا بحث المجتمع الدولي على الاستمرار في تقديم الدعم القوي والفعال لحكومة أفغانستان ولشعبها. ونشارك في الرأي القائل بضرورة النظر إلى الاستقرار في أفغانستان في سياق عملية أوسع نطاقا لتحقيق الاستقرار، تأمينا للدعم المتزايد من المنظمات المالية الدولية لكل بلدان آسيا الوسطى.

ومما لا شك فيه أن هناك حاجة ملحة إلى المزيد من الجهود الحيوية لوضع حد للصراع في الشرق الأوسط. لقد شهد هذا العام تزايدا ملحوظا في الهجمات الإرهابية المتعاقبة ضد المدنيين الإسرائيليين، وفي استخدام إسرائيل غير المتناسب للقوة ضد الفلسطينيين. ونحن نؤيد جهود اللجنة

الرباعية لإعادة تنشيط عملية السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تحقيق تعايش سلمي بين إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

إننا نشارك في استشعار القلق الذي عبر عنه العديد من المتكلمين السابقين بشأن الحالة في العراق، وندعو بغداد إلى الامتثال فورا وبصورة كلية لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الشأن، نرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس بوش مؤخرا في هذه القاعة معترفا بالدور الرئيسي للأمم المتحدة، وداعيا المنظمة إلى تحمل مسؤولياتها. ومولدوفا، وهي بلد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية، تعلق أهمية كبرى على خطة الأمم المتحدة للتنمية، وبخاصة على تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري هذا العام، وبرنامج الدوحة الإنمائي، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبورغ، قد شكلت خطوة أساسية في تضافر الجهود الدولية في مجالات حيوية مثل استئصال الفقر وعكس مسار تدهور البيئة والموارد.

إن عبء الديون الخارجية ونقص الموارد اللازمة وضعف الأنظمة المالية والمصرفية، والكوارث الطبيعية وحالات الجفاف المتكررة تقوض العديد من الجهود التي تبذلها حكوماتنا. وللأسف، أثبتت بعض التوصيات التي نُفذت بناء على طلب وإصرار من بعض المؤسسات المالية الدولية أنها غير فعالة نسبياً، بل وحتى كلياً. وفي حين أن حكومات عديدة في العالم النامي تقبل المسؤولية الأساسية عن رفاهة مواطنيها فإنها لا تزال تنتظر الموارد التي تم التعهد بتقديمها.

ويرحب بلدي بدخول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه هذا العام، مما استهل عصرا جديدا في مسيرة تأكيد حقوق الإنسان الأساسية على الساحة العالمية. ولقد بدأت مولدوفا استعداداتها للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي نرى أنها ستصبح أداة قانونية فعالة وتتسم بالكفاءة والإنصاف.

إن المناقشات التي أُجريت مؤخرا في الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تثبت أن العالم يؤيد بقوة عمليات التكامل غير المسبوقة التي تتم في القارة الأفريقية.

وترحب جمهورية مولدوفا بإنشاء الاتحاد الأفريقي. ونحن نتشاطر الرأي القائل بضرورة أن تظل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره مشاركين مشاركة كاملة في حل الصراعات التي لا تزال سائدة في العديد من أنحاء أفريقيا.

إن منع نشوب الصراعات هو التحدي الرئيسي الذي يواجه منظمتنا. ولقد دعا الأمين العام إلى انتقال الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع. إن الفقر وعدم المساواة والظلم هي أكثر ما يتردد ذكره كأسباب للصراعات. والنزعة الانفصالية هي أيضا إحدى الظواهر التي تثير عدم الاستقرار والصراعات في أنحاء عديدة من العالم. وبينما نذكر حدوث تحسن في الوضع في منطقة البلقان فلا يزال هناك عدد مما يُسمى بالصراعات المجمدة في عصر ما بعد الاتحاد السوفياتي، مما يزعزع استقرار المنطقة برمتها. وبالرغم من مرور سنوات عديدة من المفاوضات فإن النظام الانفصالي في ترانسدنيستريا ما زال يتجاهل بشكل صارخ أية جهود تبذلها الحكومة المولدوفية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبلدان أخرى، ويقمع السكان المحليين وينتهك حقوق الإنسان الأساسية. ومن خلال وضع عقبات جديدة أمام عملية إزالة الذخائر والأسلحة فإن النظام الانفصالي في ترانسدنيستريا يعرض للخطر تنفيذ قرار مؤتمر قمة اسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون، والذي أعاد التأكيد عليه قرار

الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٩/٥٥ بشأن سحب جميع القوات والأسلحة الأجنبية من إقليم جمهورية مولدوفا بحلول نهاية هذا العام.

والسبب الآخر لقلقنا العميق هو وجود كمية ضخمة من الأسلحة غير المسجلة في أيدي الجماعات شبه العسكرية. ففي مواقع صناعية بالمجمع العسكري السوفياتي السابق في هذه المنطقة تنتج السلطات الانفصالية أنواعاً مختلفة من الأسلحة، يتم تسليمها من خلال بلدان ثالثة إلى مناطق صراع أخرى، مما يساعد الجماعات الإرهابية والإجرامية، وكذلك أنظمة انفصالية أخرى.

إن التغيرات الكبيرة التي طرأت مؤخرا على الساحة الدولية أبرزت الدور الكبير الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة لتعزيز القيم والمؤسسات الديمقراطية وضمان السلم والاستقرار. ويؤيد وفدي تماما الجهود التي بذلها الأمين العام كوفي عنان من أجل إصلاح منظمتنا. فلقد اتُخذت بعض الخطوات لإعادة تنشيط عمل الجمعية العامة. وإصلاح مجلس الأمن سيجعله أكثر إنصافا واتساقا مع اتساع المجتمع الدولي، وسيعكس الحقائق الجديدة بشكل أفضل. إننا نؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين حتى نسمح لتلك الدول الأعضاء المستعدة والقادرة، أن تسهم بشكل أفضل في صون السلم والاستقرار الدوليين.

ولقد أسهمت الأمم المتحدة أيضا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادي. فوكالات الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شاركت بشكل نشط في تنفيذ العديد من البرامج الهامة، مما أوجد حلولاً دائمة للعديد من التحديات، وساعد ديمقراطيتنا الفتية على البقاء والاستمرار. كما أننا نشيد بنشاط منظمة الأمم المتحدة للطفولة في مولدوفا لمساعدة أحدث الأجيال من مواطنينا على تجاوز هذه الفترة العصيبة من عملية الانتقال.

وختاما لكلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص تقدير حكومتي للأمين العام على الجهود التي بذلها من أجل صون السلم والأمن، وعلى إسهامه الرائع في تشجيع ورعاية دور الأمم المتحدة. ولقد كان منح جائزة نوبل المئوية للسلام للأمم المتحدة وأمينها العام موضع ترحيب كبير بكل أنحاء العالم.

ويقول الأمين العام في التقرير السنوي لهذا العام عن أعمال المنظمة:

> ”وقد أكدت التطورات التي حدثت خلال العام المنصرم تزايد أهمية المنظمة في الشؤون العالمية، ولكن استعراض الأعمال التي تضطلع بها المنظمة يذكرنا أيضا بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يلزم القيام به لتحقيق أهداف وغايات ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية“. (A/57/1 ، الفقرة ٢٣٠)

فلنعمل حتى بجهد أكبر لكي نضمن أن تكون الأمم المتحدة قادرة على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد أنتيغوا وبربودا، سعادة السيد باتريك ألبيرت لويس.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن سعادة بلدي برؤية السيد يان كافان يتولى رئاسة هذه الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ذلك أن أنتيغوا وبربودا تدين بالكثير للجمهورية التشيكية وللمورافيين معتنقي الأفكار الدينية ليان هوس، الذين وصلوا إلى أنتيغوا في منتصف القرن الثامن عشر وساعدوا العبيد بشكل لم يكن مألوفاً في ذلك الوقت. وقاموا بإنسانية وشجاعة بتعليم الخدم العبيد، وهو ما كان بالطبع أحد

الأسس التي أدت الى تنمية شعب قوي وتقدمي ومتفائل، وهو الشعب الذي يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الحادية والعشرين لاستقلاله الناجح.

وأود أيضا أن أشيد بسلف السيد كافان، سعادة السيد هان سونغ - سو، الذي أدار الدورة السادسة والخمسين خلال فترة خطيرة، ومع ذلك وجد الوقت لصياغة مواقف تستهدف تبسيط عملنا وتعزيز مهام الرئيس. وأود أيضا أن أرحب بسويسرا في هذه المنظمة؛ ونحن نذكر الإسهامات التي قدمتها لمساعينا طوال سنوات عديدة لدرجة أننا كنا نتمنى انضمامها الرسمي للمنظمة.

لقد صدقت أنتيغوا وبربودا، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأسعدها كثيرا قيام عشر دول، في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بإيداع صكوك تصديقها على النظام في آن واحد، فوصل بذلك عدد الدول التي صدقت على النظام إلى ٦٦، أي أكثر من العدد المطلوب لإنفاذ النظام بست دول. والحقيقة هي أن ذلك قد تحقق بسرعة كبيرة جدا، مما يثبت إقرار حكومات وشعوب العالم بضرورة وجود هذه الهيئة. ولقد تابعت بلادي عملية إنشاء المحكمة عن كثب وشاركت في العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية واللجان التحضيرية الخاصة بهذا الموضوع.

لقد شكل اعتماد النظام الأساسي ثورة في المواقف القانونية والأخلاقية تجاه بعض أسوأ الجرائم على كوكب الأرض. فبينما عانت دول نامية عديدة تحت وطأة العولمة، تأتي المحكمة الجنائية الدولية بمبادئها الخاصة بالعدالة وسيادة القانون في الشؤون الدولية لتمثل نقطة إيجابية لصالح عملية العولمة. وعلى الرغم من ذلك، هناك عمل كثير يلزم القيام به للحصول على تصديقات عالمية النطاق لنظام روما الأساسي، من أجل ضمان أن يكون لدى المحكمة الآليات الملائمة لكي تبدأ في العمل بأسرع ما يمكن، ومن أجل نشر المعلومات إلى أصحاب المصالح على المستويين الوطني والدولي، عن المحكمة وعن نظام روما الأساسي وعن الوثائق الداعمة له.

ويجب تبديد مخاوف بعض الدول فيما يتعلق بتشغيل المحكمة حينما تصبح نافذة في العام المقبل. والنظام الأساسي به من الضوابط والزواجر ما يكفي لتبديد كل المخاوف، ونظل مقتنعين بأن المحكمة ستكون مؤسسة قضائية مشروعة لكي تحكم بصورة ملائمة على الأفراد المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. ونكرر اقتناعنا بإمكانية القيام بهذا الأمر مع ضمان حقوق الدول حيث أنها محمية من أي تدخل من المحكمة إذا ما تابعت مثل هذه الجرائم على المستوى الوطني، على أن تكون السلطة المستقلة للمدعي العام مقترنة بضمانات ضد استغلال المحكمة في تنفيذ محاولات خادعة أو ذات دوافع سياسية.

وعلى الرغم من أننا مرتاحون لسرعة التطورات فيما يتعلق بالمحكمة، فإن النظرة الثاقبة توضح أن دول منطقة الكاريبي لها تأثير بسيط للغاية. وقد كانت ترينيداد وتوباغو هي التي أنعشت فكرة المحكمة الجنائية الدولية بعد انقضاء ٤١ عاما على مناقشتها لأول مرة. ولكن الشواغل المحددة التي قدمتها ترينيداد وتوباغو ودول أخرى من منطقة البحر الكاريبي كأسباب لإنشاء المحكمة قد نحيت جانبا. وكنا نناشد بإنشاء محكمة من شأنها محاكمة وفرض جزاءات أولئك الذين يتورطون في الشحن العابر للمخدرات، وفي تنفيذ أعمال إرهابية وفي ارتكاب انتهاكات بحرية، بما فيها تلك التي ترتكب في مياهنا الإقليمية. وأنا متأكد من أن الأعضاء يذكرون أننا في عام ١٩٨٩ كنا نؤكد الحاجة إلى وجود تلك المحكمة المقترحة لكي تحاكم الإرهابيين. وجاءت المحكمة اعترافا بهذه الحقيقة. وهي تركز على الإبادة الجماعية

والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب – ونحن نؤيد هذا التركيز. ولكننا نظل أشبه ''بالرجل الخفي'' في كتاب رالف إليسون.

وأثناء الدورة السابقة، كانت هناك ثلاث جلسات رئيسية بشأن ما يمكن تصنيفه بصورة عامة على أنه تمويل التنمية. وفي الدوحة، وافقت ١٤٢ دولة على إطلاق الجولة التالية من مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ومرة أخرى، وجدت البلدان النامية نفسها، وخاصة تلك المعتمدة على نوع واحد من المنتجات الزراعية، في وضع حرج فيما يتعلق بالحصول على شروط مؤاتية لمنتجاتها الزراعية، ولكنها نجحت في إقناع البلدان المتقدمة النمو بأنه من المقبول التجاوز عن براءات الاختراع من أجل القضاء على أزمات تتعلق بالصحة العامة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وخشيت الدول المتقدمة النمو من أن يؤدي ذلك إلى تقليل فعالية اتفاق الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وأن يثبط الأبحاث في مجال الصيدلة، ولكن مؤيدي التغيير ساقوا حججا قوية مستخدمين المنظور الإنساني.

وغادر مندوبو البلدان النامية المؤتمر آملين في الحصول على نتائج أفضل في مؤتمر مونتيري الذي يشير اسمه بالتحديد إلى التمويل من أجل التنمية. ومن المؤسف أن معظم القرارات اتخذت قبل إجراء تقييم هيكلي للبيانات التي أدلى بها مندوبون من بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو كانوا مستعدين جيدا.

وفي مونتيري، كانت هناك إشارات متكررة من بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو إلى حقيقة أن نصف سكان العالم يعيشون بأقل من دولارين يوميا. ومع ذلك فبالنسبة لأي مراقب موضوعي، لم يتضح من تصريحات البلدان المهيمنة ما إذا كانت تستطيع المساعدة بصورة أفضل من خلال الزيادة الكبيرة في المعونة الأجنبية أو من خلال توجيه مساعدتها نحو الهدف بصورة أكثر تحديدا لكي تصبح أكثر فعالية. وظل العديد من البلدان النامية يشير إلى أن التدبيرين كانا ضروريين وينبغي اتخاذهما.

وبدا أن النساء كن محبطات بصورة خاصة من المؤتمر. وأعلنت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نولين هايزر أنه ''لا يمكنكم الحديث عن تقليل الفقر إلى النصف دون النظر في مسألة فقر الإناث''. وانتقدت هايزر حقيقة أن المؤتمر كان يجري أعماله باستخدام إحصاءات فقر جامدة. وأشار أحد موظفيها إلى أن السبل الجديدة لتمويل التنمية يجب أن تضع في اعتبارها حماية الصناعات المحلية بينما تعد النساء للاستفادة من الفرص الجديدة. وأعلنت السيدة هايزر أنه كان لزاما على الاجتماع النظر في العوائق المؤسسية والقانونية التي تحول دون تقدم النساء، مثل النظم المصرفية التي لا تقرض النساء، والقوانين العرفية السائدة التي تمنع النساء من ملكية الأراضي.

والواقع، أنه كان ينبغي أن ينجم عن مونتيري ليس المساعدة فحسب، ولكن أيضا إصلاح شامل للتركيز الأحادي البعد للعولمة. كما أنه لا يمكن اعتبار أن الأهداف – تقليل نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتسريع عملية تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب النظيفة، وضمان المساواة بين الجنسين، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم – قد تم التصدي لها بصورة ملائمة بمجرد القول إن المساعدة من العالم المتقدم النمو ستزداد من ٥٠ بليون دولار إلى مائة بليون دولار.

وإضافة إلى ذلك، يجب أن نتذكر أنه لا ينفق إلا الثلث فقط من مبلغ الخمسين بليون دولار في البلدان الفقيرة، بينما يجعل مستوى المعونة والمشروطيات الملحقة بها

من الصعب إنفاق المتبقي بصورة فعالة. كما أن القيود المتشددة التي يضعها المانحون تمس بسيادة البلدان النامية. ولذلك فلن يكون للزيادة الكبيرة من ٥٠ بليون دولار إلى مائة بليون دولار الأثر المرغوب منها دون تحديد التدابير الحالية لصرف الأموال وتنفيذ البرامج.

ولحسن الحظ، فإن البلدان النامية، من خلال مثابرتها، استطاعت الاستئثار باهتمام أكبر في جوهانسبرغ. ويشكل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد مؤخرا، أقوى جهد بذله المجتمع الدولي لتعزيز التنمية المستدامة من خلال تضمين خطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر القمة، التزامات كبيرة ومحددة لتحسين نوعية حياة الأشخاص الذين يعانون من الفقر، وعكس مسار التدهور المتواصل للبيئة العالمية.

وبوصفنا دولة صغيرة نامية، فقد سعى بلدي إلى الإسهام في الموضوع الأساسي لمؤتمر القمة: ترويج العمل. وفي هذا الصدد، نشيد بمؤتمر القمة على التقدم الكبير الذي تحقق في التصدي لبعض أكثر الشواغل إلحاحا للدول الجزرية الصغيرة النامية، أي الفقر والبيئة، ونرحب بالالتزامات بزيادة القدرة على الحصول على المياه النقية وعلى الصرف الصحي الملائم وعلى خدمات الطاقة؛ وتحسين الظروف الصحية والزراعة، وخاصة في الأراضي الجافة؛ وتوفير قدر أفضل من الحماية للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في العالم. ومع ذلك فإخفاق مؤتمر القمة في الاتفاق على تاريخ مستهدف لزيادة استخدام الطاقة المتجددة كان إحباطا كبيرا لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن الاختبار الحقيقي لنجاح مؤتمر القمة سيكمن في إجراءات المتابعة على جميع المستويات. وبينما ولدَّ مؤتمر القمة في حد ذاته إحساسا بالاستعجال، فينبغي قطع التزامات بالعمل والشراكة لتحقيق نتائج يمكن قياسها، وبذل جهود متضافرة. ولذلك تناشد أنتيغوا وبربودا جميع الأطراف الفاعلة تنفيذ التزاماتها واتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة الفقر وحماية البيئة عن طريق تنفيذ أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية الصادر عن الجمعية العامة وجدول أعمال القرن ٢١ الذي تم إقراره في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. وسيتطلب هذا زيادة كبيرة في الموارد المالية كما تم توضيحه في توافق آراء مونتيري.

ولدى أنتيغوا وبربودا النية الكاملة على الالتزام بالوقت المخصص ولكن يتعين عليه بالضرورة أن يتطرق سريعا إلى بعض القضايا الأخرى. ومما يؤسف له أنه يجب علينا أن نتذكر تهديد الإرهاب. وقد عملنا بدأب على الوفاء بمتطلبات الأمم المتحدة في هذا الصدد. ومع ذلك، يجب أن نتحرك قُدما ونرسم خطط المستقبل على نحو إيجابي. ونرحب بالشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا وننتظر بشغف انضمام تيمور الشرقية إلى هذه المنظمة.

وبينما نرحب بتيمور الشرقية، يجب أن نعرب مرة أخرى عن استيائنا الشديد لعدم إجراء استفتاء في الصحراء الغربية. إن مسألة الصحراء الغربية تنطوي على حق تقرير المصير، وهو مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة. وطالما استمر هذا الصراع، سيظل الأمن الإقليمي في جزء هام من المغرب معرضا للخطر. ومن الواضح أن نجاح الأمم المتحدة، أو فشلها، سيعزز، أو يقوض، مصداقية النظام الدولي الحالي.

إن دولة نامية صغيرة مثل أنتيغوا وبربودا لا يمكن أن تدلي ببيان في الجمعية العامة للأمم المتحدة دون تذكُّر عيوب العولمة وأن تطالب بالعلاج الوافي. وعندما ننظر في الاتجاه الحالي نحو العولمة، نلاحظ مرة أخرى عدم أهميتنا في السياق العالمي للعمليات.

من الواضح أن العولمة تؤدي إلى الانتقاص من سيادة الدول فتصبح أضعف الدول وأصغرها أكبر الأطراف الخاسرة. ومما يؤسف له أن الحجج المناصرة للعولمة ينقصها أن تذكر أنه من الضروري أن ندرس سرعة عملية تحرير الاقتصاد واتجاهها ومضمونها. ويجب أن نأخذ في اعتبارنا المستويات المختلفة للتنمية، وضرورة بناء القدرات الوطنية. وهناك إصرار شديد على تحقيق حرية التجارة في العالم النامي في الوقت الذي تطالب فيه البلدان الصناعية باستثناءات من حرية التجارة. ويجري إدراج الوسائل الحمائية للمزارعين في الاقتصادات المهيمنة. وتتضمن هذه الوسائل الإعانات، والأسواق المضمونة، والمكافآت مقابل عدم الإنتاج الذي يتجاوز حدا معينا بغية المحافظة على وسائل المعالجة. ويجري كل ذلك بمقتضى مبادئ إرشادية غاية في التشدد.

ومن ناحية أخرى، عندما تتيح الدول الاستعمارية السابقة معاملة تفضيلية لمستعمراتها السابقة من أجل الاستثمار، تقوم المؤسسات المتعددة الجنسيات بالاعتراض من خلال منظمة التجارة العالمية. ويحدث كل ذلك مع المعرفة الواضحة بأنه لا توجد تجارة حرة إطلاقا في الأزمنة الحديثة.

وهناك مبعوث بلد كبير جدا يلتمس تأييد أنتيغوا وبربودا لترشيحه للجنة دولية رئيسية، أشاد مؤخرا بدولتنا ذات الجزيرتين لتفوقها وعقلانيتها وموضوعيتها في الشؤون الدولية. ومضى يصرح بأن الدول الصغرى عادة ما تكون أكثر موضوعية في تعرفها على البلدان التي يجب أن يكون لها مراكز في الهيئات الدولية الرئيسية. وهذا في رأيه يعود إلى أن الدول الصغرى يمكنها أن تنظر في القضايا دون أن تكون مضطرة لمراعاة ضغوط الجيوش الكبرى أو ضرورة المحافظة على مكانة دولية بارزة. وبالتالي، تنظر الدول الصغرى إلى القضايا من منظور كيفية تأثير السياسات على العالم بأسره، وكيفية تحسين ظروف جميع الشعوب وما هي العواقب التي ستترتب على اتخاذ إجراءات معينة.

وجعلني هذا التبادل في الآراء أشعر بالوعي والارتقاء طيلة أسبوع كامل. نعم، يمكن للدول الصغرى أن تسهم بالكثير وأن يكون لها دور مهم تضطلع به في الأمم المتحدة. ولكن من الضروري أن يكون لنا اعتبارنا وأن يُصغى لنا. فلدينا الكثير مما يمكننا الإسهام به. وسنواصل التكلم بوضوح والتعبير عن رأينا بحرية والدعوة إلى اعتناقه والدفاع عنه والابتهال من أجل تحقيقه. ونحث على الاعتراف بنا اعترافا تاما لأننا إيجابيون ومتعاطفون ونتمتع بنظرة استشرافية.

وأنهي بياني بأن أتقدم إليكم بشعار بلادي: ”مسعى كل فرد: إنجاز للجميع“.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.